

التحليل المالي البنيوي لتشخيص الانحرافات في جودة الأرباح:

بناء إطار تطبيقي في ضوء المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS 9 و IFRS 15

أ.م. د. احمد سامي حسب الله

جامعة بغداد / المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

أ.م. د. ياسر سعد زناد²

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق.

المستخلص :

يقدم البحث إطاراً جديداً لفهم جودة الأرباح من خلال التحليل المالي البنيوي الذي يدمج بين النمذجة الهيكلية الديناميكية (Dynamic SEM) والقراءة التأويلية لمعايير IFRS 9 و IFRS 15. ينطلق من فرضية أنّ البيانات المالية ليست انعكاساً محايداً للواقع، بل بناءً مؤسسي ينتج «الحقيقة المالية». تُعاد بذلك صياغة جودة الأرباح بوصفها ظاهرة بنيوية تعبر عن صدقية النظام المالي لا عن دقته الشكلية. اعتمدت الدراسة تصميمًا بنيويًا ديناميكيًا جمع بين التحليل الكمي والنوعي لخطاب الإفصاح، على عينة من المصارف والشركات العربية (2018–2024). أظهرت النتائج أن الأثر المباشر لكل من IFRS 9 و IFRS 15 في جودة الأرباح سلبي نسبيًا، لكنه يتحوّل إلى أثر إيجابي عبر وسيط الحوكمة المؤسسية، مع تفسيرٍ كلي معتبر ($R^2 = 0.67$). وكشفت التحليلات أن اللغة المعيارية للمعايير، حين تُطبّق دون مساءلة، تُنتج شفافية شكلية تُخفي انحرافات بنيوية في تمثيل الحقيقة. يخلص البحث إلى أن الحوكمة تمثل الضمير المعرفي للنظام المالي، وأن تحقيق الصديق البنيوي للأرباح يقتضي الانتقال من الامتثال المعيارى إلى المساءلة التأويلية. كما يقترح أدوات تحليلية جديدة مثل Structural Credibility Index و Institutional Maturity Index، مُعيداً تعريف الإفصاح المالي كممارسة معرفية لتوليد الثقة المؤسسية والعدالة المعرفية.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي البنيوي؛ جودة الأرباح؛ IFRS 9؛ IFRS 15؛ الحوكمة المؤسسية؛

الصديق البنيوي؛ التحليل البنيوي الديناميكي؛ الإفصاح المالي؛ العدالة المعرفية.

Structural financial analysis for diagnosing deviations in earnings quality Structuring an applied framework considering International Financial Reporting Standards IFRS 9 and IFRS 15

Assistant.Prof. Dr. Ahmed Sami Hasaballah¹

Post-Graduate Institute for Accounting and Financial Studies,
University of Baghdad, Iraq.

Email: ahmed.s@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

Orcid: <https://orcid.org/my-orcid?orcid=0009-0008-6085-4186>

Assistant.Prof. Dr. Yaser Saad Zenad²

Ministry of Higher Education & Scientific Research, Iraq.

Email: yaserzenad@gmail.com / Orcid: <https://orcid.org/my-orcid?orcid=0009-0007-2273-7897>

Abstract :

This study develops a novel framework for analyzing Earnings Quality through Structural Financial Analysis, integrating Dynamic Structural Equation Modeling (Dynamic SEM) with an interpretive reading of IFRS 9 and IFRS 15. It argues that financial data are institutional constructions that produce financial truth rather than neutral reflections of reality, reconceptualizing earnings quality as a structural expression of institutional integrity.

Using a dynamic mixed design combining quantitative modeling and critical discourse analysis for Arab banks and listed firms (2018–2024), the results show that IFRS 9 and IFRS 15 have a relatively negative direct effect on earnings quality, turning positive through the mediating role of corporate governance ($R^2 = 0.67$). The findings reveal that the normative IFRS language, when applied without accountability, creates performative transparency masking structural distortions of truth.

Corporate governance thus acts as the epistemic conscience of the financial system. Achieving Structural Veracity of Earnings requires shifting from compliance to interpretive accountability. The study introduces diagnostic tools—Structural Credibility Index and Institutional Maturity Index—and redefines financial disclosure as an epistemic practice generating institutional trust and cognitive justice.

Keywords: Structural Financial Analysis; Earnings Quality; IFRS 9; IFRS 15; Corporate Governance; Structural Veracity; Dynamic SEM; Financial Disclosure; Epistemic Justice.

مقدمة :

تُعدّ جودة الأرباح من أكثر القضايا إثارةً للجدل في الفكر المحاسبي المعاصر، إذ تمثل تقاطعًا معقدًا بين ما يُفصح عنه النظام المالي رسميًا وما يخفيه هيكليًا في طبقاته المؤسسية. فكما يشير (Dechow et al. 2010)، الأرباح بناءً متحوّل يعكس تفاعل السياسات والحوافز أكثر مما يعكس الأداء الاقتصادي الخالص. ومع تطوّر بيانات الإفصاح خلال العقدین الأخيرین، تحوّل تحليل جودة الأرباح من ممارسةٍ وصفيةٍ إلى مبحثٍ بنوي يتقاطع فيه الاقتصاد السلوكي، والحوكمة، والمعايير الدولية، وظلّ التوتر قائمًا بين الامتثال الشكلي للمعايير والحقيقة البنوية للعمليات المالية.

لقد أعاد تطبيقا IFRS 15 (الإيرادات من العقود مع العملاء) و IFRS 9 (الأدوات المالية) تشكيل منطق الاعتراف المالي ذاته. فهذان المعياران منحا مساحة واسعة للتقدير المني الذي، وإن كان يهدف إلى تمثيل الواقع الاقتصادي بدقة، فتح مجالاتٍ جديدة لإدارة الأرباح (Christensen, Hail, & Leuz, 2021; IFRS Foundation, 2023). وتشير الأدلة الدولية (IMF, 2024) إلى أن هذا الهامش التقديري لا يُحسن الشفافية بالضرورة ما لم يُدعم بحوكمة ناضجة وآليات رقابة مهنية مستقلة.

ينطلق هذا البحث من رؤيةٍ مغايرة للمقاربات الوصفية السائدة عبر تبني التحليل المالي البنوي الذي يفكّك الشبكة السببية التي تربط بين السياسات المحاسبية والبنى التمويلية ومؤشرات الأداء. فهو يدمج التحليل الكمي للمعادلات الهيكلية مع القراءة النقدية للخطاب المالي لفهم الانحرافات بوصفها بنى مؤسسية لا مجرد أخطاء حسابية. ومن هذا المنظور، يتحوّل الاهتمام من قياس الأثر إلى فهم البنية، في انسجامٍ مع ما طرحه Habermas (1996) حول ضرورة ربط الفعل التقني بالفعل التواصللي لضمان صدق المعرفة ومشروعيتها.

تكمن أصالة هذا العمل في إعادة تعريف جودة الأرباح من منظور مصداقية الإفصاح البنوي Structural Disclosure Credibility، لا من منظور الدقة الشكلية. فهو يقترح نموذجًا يربط بين IFRS 9 و IFRS 15 ومحددات جودة الأرباح في القطاعات المالية الحساسة، باستخدام أدوات تحليل المسار ونماذج المعادلات الهيكلية الديناميكية (Hair et al., 2022; Byrne, 2022).

ولا تقف القيمة الفكرية للبحث عند حدود النمذجة، بل تمتد إلى مساءلة الافتراض المعياري للشفافية ذاتها. فكما يرى (Foucault 1977)، قد تتحوّل الشفافية إلى آلية سلطة حين تُستخدم القواعد لإخفاء الغموض بدل تفكيكه. ومن هذا المنطلق يتعامل البحث مع الإفصاح المالي كعملية معرفية تستوجب مساءلةً دائمة، لا كغايةٍ مكتملة.

بهذا المعنى، يُقدّم البحث بوصفه قراءةً مزدوجة – كمية ونوعية – لجودة الأرباح: قراءة إحصائية تكشف منطق الانحراف بالأرقام، وقراءة فلسفية تستقصي البنية الأخلاقية التي تُنتجها. ويهدف إلى تأسيس باراداييم جديد يربط بين المعايير الدولية وفلسفتها الكامنة، بحيث تتحول المحاسبة من أداة قياس إلى منهجٍ لكشف البنية الأخلاقية للحقيقة المالية.

المبحث الأول: منهجية البحث

1_1 الإطار النظري والفلسفي

ينطلق التحليل المالي البنوي من فرضية إبستمولوجية مؤداها أن البيانات المالية لا تعكس الواقع الاقتصادي بقدر ما تُعيد إنتاجه في صورة معيارية. فهي بناء اجتماعي-معرفي يصوغ الحقيقة وفق ما تمليه اللغة التنظيمية والسياسة المحاسبية والسلطة المعرفية (Hines, 1988; Young, 2021). ومن هذا المنظور، تُعدّ معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) أنظمة لإنتاج المعنى أكثر من كونها قواعد تقنية، إذ تحدد مسبقاً ما يُعتبر "واقعياً" في التقارير، فتجعل المحاسبة ممارسةً لتشكيل الوعي المالي لا مجرد أداة قياس. وقد أكدت مراجعة IFRS Foundation (2023) أن هذه المعايير، رغم دقتها، تُنتج تعددية تفسيرية تجعل الشفافية خاصيةً مؤسسية لا مبدأً مطلقاً.

بهذا السياق، لم تعد إدارة الأرباح سلوكاً انتهازياً، بل آلية لإعادة هندسة القرار المحاسبي ضمن الحدود النظامية. فـ IFRS 15 أعاد تعريف الزمن المالي عبر مبدأ نقل السيطرة بدل تحقق الإيراد، في حين غير IFRS 9 نموذج الخسائر الائتمانية إلى الخسائر المتوقعة (ECL)، مانحاً الإدارة مرونة تقديرية تُنتج تبايناً واسعاً في جودة الأرباح (Christensen et al., 2021; EBA, 2023; KPMG, 2022).

ويُقرأ هذا التحول في ضوء السوسيولوجيا البنوية التي ترى الاقتصاد شبكة علاقات رمزية، حيث تُنتج الأفعال المالية داخل "حقول" تحددها القيم ومواقع السلطة (Bourdieu, 1990). ومن ثم، لا تُفهم الانحرافات في جودة الأرباح كأخطاء قياس، بل كاختلالات في البنية المؤسسية التي تمنح الأرقام شرعيتها. وهنا ينتقل التحليل من الصديق التمثيلي إلى الصديق البنوي، أي من مطابقة الرقم للواقع إلى اتساقه مع منظومة القيم التي أنتجته. كما يذكرنا فوكو (1977) بأن أنظمة المعرفة قد تُنتج انضباطاً مؤسسياً يجعل الشفافية أداة سلطة بقدر ما هي وسيلة حقيقة. فالمعايير، حين تدعي الموضوعية، تُعيد إنتاج الامتثال كقيمة عليا—even—عندما تمنح شرعيةً للغموض نفسه (Cooper & Hopper, 2023). وهنا تتجلى المفارقة الأخلاقية: المعيار الذي يُفترض أن يُنتج الحقيقة قد يتحوّل إلى جهاز لإدارة اللاتيقين.

على المستوى المنهجي، تتيح البنوية الديناميكية قراءة الظواهر المالية كنظمٍ معقدة من العلاقات السببية عبر الزمن، حيث تُصبح المتغيرات المحاسبية عُقداً داخل شبكة تتأثر بالحوكمة والسياسات والثقافة المؤسسية. وتُستخدم نماذج المعادلات الهيكلية (SEM) لفهم المنطق البنوي الذي يُنتج جودة الأرباح لا لقياس ارتباطاتٍ سطحية (Hair et al., 2022; Byrne, 2022). وقد أظهرت تقارير World Bank (2024) و OECD (2023) أن جودة التقارير في الأسواق الناشئة ترتبط بنضج البنى المؤسسية أكثر من الالتزام الشكلي بالمعايير.

وهكذا يُعاد تعريف المحاسبة كجهاز معرفي وأخلاقي معاً؛ فالأرقام لا تصف الواقع، بل تشارك في بنائه. وتُصبح جودة الأرباح مرآةً لضمير المؤسسة الذي يوازن بين الأداء والحقيقة. وكما يرى Chiang (2024)، تنشأ الانحرافات البنوية حين يتغول المنطق الكمي على البعد القيمي للمعرفة المالية. لذا يتطلب فهم جودة الأرباح مقارنةً تزواج بين التحليل الكمي والفهم الأخلاقي، بحيث تتحول المحاسبة إلى ممارسةٍ للعدالة المعرفية.

وتندرج هذه الرؤية مع الأدبيات الحديثة التي تؤكد أن جودة الأرباح تتحسن فقط عندما تُدمج العوامل المؤسسية والثقافية في النماذج التحليلية (Leuz & Wysocki, 2022; Barth et al., 2023). غير أن هذا البحث يتجاوز التحليل السياقي نحو تفسير سببي بنوي، يرى في كل انحراف مالي اختلالاً في المنظومة التي تُنتج التوقعات المشتركة حول الصديق المحاسبي. ومن ثم، يغدو التحليل المالي البنوي ممارسة معرفية مزدوجة—تشخيصاً كمياً للانحرافات وتأويلاً نقدياً للبنية التي تولدها—ليقدم الصديق البنوي معياراً جديداً للحقيقة المالية يجمع بين القياس والفكر.

الجدول (1): اختلاف النماذج البنوية لجودة الأرباح

المستوى البنوي	المفهوم المركزي	الآلية المؤسسية-المعرفية	المرجع الرئيس
المعيار (IFRS 9 و15)	المرونة التقديرية المحاسبية	إعادة تعريف الزمن المالي عبر نقل السيطرة والخسائر المتوقعة	IFRS Foundation, 2023; Christensen et al., 2021
المؤسسي	الضمير المؤسسي والحوكمة الأخلاقية	ضبط السلطة التأويلية بالاستقلالية والشفافية	Bourdieu, 1990; OECD, 2023; World Bank, 2024
المعرفي-الأخلاقي	الصديق البنوي والعدالة المعرفية	توازن الشفافية كقيمة وسلطة	Foucault, 1977; Cooper & Hopper, 2023; Chiang, 2024
المنهجي-التحليلي	التحليل البنوي الديناميكي	نمذجة العلاقات السببية غير الخطية عبر الزمن	Hair et al., 2022; Byrne, 2022

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (IFRS Foundation (2023)، OECD (2023)، World Bank (2024)، Christensen et al. (2021)، KPMG (2022)، Cooper & Hopper (2023)، Hair et al. (2022)، Chiang (2024)، وذلك لفهم التأثيرات المؤسسية والمعرفية المترتبة على اختلاف النماذج البنوية لجودة الأرباح في ضوء تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي في البيئات النامية والمتقدمة.

1_2 مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة، الفجوة البحثية وإصالة البحث الحالي

تُظهر الأدبيات الحديثة حول جودة الأرباح جدلاً متواصلاً حول ما إذا كان اعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) قد عزز الصديق التمثيلي للأرباح أم أفرز انضباطاً شكلياً يمنح الإدارة مساحةً واسعة من التقدير. فبينما أظهرت دراسات عالمية تحسن قابلية المقارنة وانخفاض تشتت توقعات المحللين (Leuz & Wysocki, 2022; Elkemali, 2025)، تؤكد تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (World Bank, 2024; IMF, 2023) أن هذا الأثر يظل رهيناً بنضج البيئة المؤسسية وثقافة الحوكمة، إذ إن الشفافية لا تُنتج بالنص المعياري وحده، بل عبر ثقافة تنظيمية توازن بين المرونة والانضباط.

في سياق IFRS 15، كشفت الأدلة الأوروبية والشرقية أن الانتقال من منطق تحقق الإيراد إلى نقل السيطرة أعاد صياغة العلاقة بين الحدث الاقتصادي والزمن المالي، ما أحدث تبايناً في توقيت الاعتراف بالإيرادات وزيادة في الإيرادات المؤجلة (Morawska, 2021; Duvhammar, 2025; KPMG, 2022). وهكذا انتقلت إدارة الأرباح من أدوات الاستحقاق إلى تقديرات التوقيت، فغدت جودة الأرباح انعكاساً لصديق الحكم المني أكثر من دقة القياس (Barth, Landsman, & Lang, 2023; OECD, 2023).

أما IFRS 9 فقد مثّل تحوُّلاً بنيويًا بالانتقال من نموذج الخسائر المتحققة إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL). وأظهرت الأدلة أن أثره على جودة الأرباح إيجابي في المؤسسات ذات الحوكمة القوية وسلي في البيئات الضعيفة، بسبب الاعتماد المفرط على المخصصات العامة (overlays EBA, 2023; Christensen, Hail, & Leuz, 2023; Foundation, 2021; IFRS).

وفي الأسواق الناشئة، تبرز الفروق المؤسسية بوضوح. إذ أظهرت دراسات في جنوب إفريقيا والعراق وفلسطين ومصر أن التحسن في جودة الأرباح يتحقق فقط حين تُدمج IFRS ضمن بنية رقابية ومهنية ناضجة، بينما يتلاشى حين تُمارس كقشرة شكلية (Hossen, 2025; Amer, 2024; TJAES, 2023; AJEBA, 2024). وتؤكد تقارير OECD (2023) أن فعالية المعيار ترتبط بتغيّر الثقافة المؤسسية أكثر من مجرد التبني الرسمي.

1_3 تتلاقى هذه الأدلة في ثلاث خلاصات رئيسية:

- 1- إن أثر IFRS 9 و IFRS 15 على جودة الأرباح مشروط بمتغيرات الحوكمة والنضج المؤسسي؛ فالمرونة التقديرية تُضعف الجودة حين تُستغل لأغراض قصيرة الأجل وتُعزّزها حين تُمارَس ضمن ضوابط رصينة.
- 2- إن الفجوات التطبيقية في استخدام المخصصات أو ترحيل القروض تكشف أن جودة الأرباح وظيفية للبيئة المؤسسية لا لنص المعيار ذاته (EBA, 2023; ECB, 2024).
- 3- إن اختلاف الهياكل المؤسسية بين القطاعات الحكومية والخاصة في الدول العربية يفسّر تباين النتائج رغم وحدة المرجعية المعيارية.

من هذه الخلفية تبلور الفجوة البحثية في ثلاثة أبعاد مترابطة. أولاً، ما تزال أغلب الدراسات أسيرة منظورٍ كميّ-وصفي يكتفي بقياس الارتباط بين المعايير ومؤشراتٍ منفردة لجودة الأرباح دون تحليل للبنية السببية التي تولّد الأرقام (Dechow, Ge, & Schrand, 2010; Barth et al., 2023). ثانياً، يغيب المنظور الديناميكي القادر على إدراك الطبيعة الزمنية للعلاقات بين IFRS والحوكمة والمخاطر، رغم أن هذه العلاقات تتفاعل على نحوٍ غير خطي (Chiang, 2024; Leuz & Wysocki, 2022). ثالثاً، يسود تحيّز جغرافي يجعل الأدبيات تُمثّل البيئات المتقدمة أكثر من الناشئة، ما يترك فجوة معرفية في تفسير الظاهرة ضمن السياقات العربية (Amer, 2024; Hossen, 2025; OECD, 2023).

1_4 انطلاقاً من ذلك، تتحدّد أصالة البحث الحالي في أربعة مستويات متكاملة:

- فلسفي-نظري: يعيد صياغة السؤال مما جودة الأرباح؟ إلى ما البنية التي تولّدها؟، متّخذاً من المحاسبة ممارسةً لإنتاج الحقيقة لا لقياسها (Foucault, 1977; Hines, 1988; Young, 2021).
- منهجي: يطور نموذجاً سببياً ديناميكياً يدمج معادلات الهيكلية (SEM) وتحليل المسار لتفسير انتقال الأثر من IFRS 9 و IFRS 15 إلى جودة الأرباح عبر الزمن (Hair et al., 2022; Byrne, 2022).

التحليل المالي البنوي لتشخيص الانحرافات في جودة الأرباح: بناء إطار تطبيقي في ضوء المعايير الدولية للإبلاغ المالي

- **تطبيقي-إقليمي:** يدمج الحالات العربية والدولية في إطار بنوي مقارن، مبيّنًا أثر اختلاف نماذج الحوكمة والثقافة التنظيمية على الصديق البنوي (EBA, 2023; World Bank, 2024).
 - **معرفي-أخلاقي:** يصل القياس الكمي بالأفق القيمي، مبرزًا أن معيار الحقيقة ليس الدقة الشكلية بل الصديق البنوي الذي يعكس اتساق الأرقام مع العدالة المؤسسية التي تنتجها (Cooper & Hopper, 2023).
- بهذا، يسعى البحث إلى تجاوز التحليل الوصفي نحو باراداييم بنوي ديناميكي يوحد التفسير التجريبي مع الفهم التأويلي، محوّلًا IFRS من إطار امتثالي إلى نظام معرفي لفهم كيفية تشكّل الحقيقة المالية داخل البنى المؤسسية المتنوعة.
- الجدول (2) : خريطة الأدبيات السابقة وتحديد الفجوة البحثية في ضوء التحليل المالي البنوي**

رقم	المؤلف / السنة	منهج الدراسة والعينة	أهم النتائج الرئيسية	الفجوة البحثية المحددة	المستوى المؤسسي / السياقي	الدلالة النظرية أو الفلسفية	القيمة المضافة للبحث الحالي
1	Leuz & Wysocki (2022)	تحليل مقارن دولي لبيانات ما بعد تبني IFRS في أسواق متقدمة	IFRS حسّن قابلية المقارنة وخفّض تشكّك توقعات المحللين	التركيز على البيئة المؤسسية الناضجة وإغفال الأسواق الناشئة	دولي - متقدم	يدعم فرضية الصديق البنوي المشروط بنضج المؤسسة	توسيع النموذج لدمج الحوكمة والثقافة التنظيمية كمتغيرات سببية
2	Barth, Landsman, & Lang (2023)	تحليل تجريبي للشفافية وجودة الأرباح في 40 دولة	تحسين الشفافية لا يعني بالضرورة تحسّن جودة الأرباح	غياب منظور سببي يفسّر الانحرافات البنوية	دولي	تحويل الشفافية من خاصية كمية إلى علاقة مؤسسية	إعادة تفسير جودة الأرباح كبنية معرفية لا رقمية
3	Christensen, Hail, & Leuz (2021)	دراسات حالة متعددة لتطبيق IFRS 9 أو 15	المرونة التقديرية توسّع فرص التلاعب دون حوكمة قوية	إهمال البعد الزمني ودينامية العلاقة بين IFRS والحوكمة	عالمي- تحليلي	إبراز الصراع بين الامتثال الظاهري والحقيقة البنوية	إدخال التحليل البنوي الديناميكي (Dynamic SEM) كمدخل منهجي
4	OECD (2023)	تقرير مؤسسي مقارن لفعالية المعايير في الأسواق الناشئة	الفعالية ترتبط بتغيّر الثقافة المؤسسية لا بالنص المعياري	تجاهل الأثر الأخلاقي للحوكمة والضمير المؤسسي	دولي- مؤسسي	دمج الاقتصاد السلوكي بالحوكمة الأخلاقية	إدماج العدالة المعرفية ضمن مفهوم جودة الأرباح
5	World Bank (2024)	تحليل سياساتي لتقارير الامتثال في الأسواق العربية	ضعف جودة التقارير مرتبط بنضج الحوكمة لا بالمعيار ذاته	الحاجة إلى نماذج تفسّر التفاعل بين IFRS والحوكمة	عربي- مقارن	تأكيد الصديق البنوي كمؤشر للثقة المؤسسية	بناء نموذج بنوي سببي يدمج المعايير والحوكمة في تفسير واحد
6	EBA (2023)	تقييم أوروبي لتطبيق IFRS 9 في القطاع المصرفي	استمرار الممارسات التقديرية رغم المعيار الجديد	غياب تحليل للآليات البنوية التي تتيح التقدير المفرط	أوروبي- رقابي	تكوين مفهوم "الضمير المؤسسي" في المحاسبة	تفسير الانحراف كتعبير عن اختلال مؤسسي لا خلل رقابي
7	Amer (2024)	دراسة عربية على مصارف مصرية	اختلاف أثر IFRS 9 بين البنوك العامة والخاصة	نقص النماذج المقارنة التي تدمج الثقافة المؤسسية	عربي- ميداني	دمج الثقافة التنظيمية بالتحليل البنوي المالي	توسيع التحليل ليشمل التنوع البنوي داخل السياق العربي
8	Hossen (2025)	تحليل تطبيقي في جنوب إفريقيا	IFRS ينجح فقط مع تدريب رقابي متقدم	إهمال الترابط الزمني بين التدريب والتحسّن البنوي	إفريقي- ناشئ	ربط المعرفة المالية بتطور الوعي المهني	تضمين عامل "النضج المؤسسي الزمني" في التحليل
9	Cooper & Hopper (2023)	تحليل نقدي للخطاب المحاسبي	المعايير تنتج انضباطاً سلطوياً باسم الشفافية	غياب التطبيق الكمي للتحليل النقدي	نقدي- فلسفي	توحيد الفعل النقدي والتأويلي في نموذج واحد	دمج التحليل الفوكوي بالتحليل البنوي الكمي

10	Chiang (2024)	تحليل زمني بنوي لمرونة التقدير	الانحرافات البنوية نتاج تغول المنطق الكمي	غياب المؤشرات الأخلاقية في قياس الجودة	أسوي- نظري	نحو فلسفة العدالة المعرفية في المحاسبة	تطوير مفهوم "الصدق البنوي" كمؤشر مزدوج كمي-قيمي
----	---------------	--------------------------------------	--	--	---------------	--	--

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (Leuz & Wysocki (2022)، Christensen, Barth, Landsman, & Lang (2023)، Cooper & Hossen (2025)، Amer (2024)، EBA (2023)، World Bank (2024)، OECD (2023)، Hail, & Leuz (2021)، Hopper (2023)، Chiang (2024)، وذلك لاستكشاف الاتجاهات النظرية والمنهجية المعاصرة في تفسير جودة الأرباح من منظور بنوي ديناميكي يدمج المعايير الدولية بالحوكمة والأخلاق المؤسسية.

5_1 مشكلة البحث وأسئلته، أهميته وأهدافه

تنبع المشكلة من تناقض بنوي في الممارسة المحاسبية المعاصرة: تُعلن IFRS الشفافية والمصدقية، بينما تكشف التطبيقات الفعلية عن استمرار انحرافات جوهرية في جودة الأرباح حتى لدى المؤسسات الأعلى امتثالاً. فالواقع العملي يُدار ضمن نظام مزدوج: امتثالٌ شكلي يلبي متطلبات الجهات التنظيمية والأسواق، مقابل توظيفٍ تقديري يَجْمَلُ الصورة الربحية قصيرة الأجل. وقد أعاد تطبيقاً IFRS 9 و IFRS 15 رسم منطق الاعتراف المالي (من "التحقق" إلى "نقل السيطرة"، ومن "الخسائر المتحققة" إلى "الخسائر المتوقعة") موسّعين دائرة الحكم المهني؛ ما يجعل أثرهما مشروطاً بالبنية المؤسسية وحوكمة التطبيق (Amer, 2024; Hossen, 2025; Christensen, Hail, & Leuz, 2021). بالتالي لم تعد جودة الأرباح مرآةً للكفاءة التقنية بقدر ما هي انعكاسٌ لجودة الحوكمة والبيئة المؤسسية. ان جوهر الفجوة تكمن في ان الأدبيات تفتقر إلى نموذجٍ سبي-ديناميكي يفسّر الانحرافات البنوية في جودة الأرباح بوصفها نتاج تفاعلٍ مستمر بين IFRS 9 و IFRS 15 والحوكمة والسياق المؤسسي؛ إذ بقيت غالبية المقاربات الكمية ساكنة تفصل المتغيرات عن حركتها الزمنية وتغفل الطبيعة المعرفية-المؤسسية للمحاسبة (Leuz & Wysocki, 2022)؛ OECD (2023). يستهدف هذا البحث بناء نموذج بنوي-ديناميكي يتجاوز الوصف إلى الفهم السبي.

1_5_1 أسئلة البحث.

- 1- كيف تؤثر السياسات التقديرية الناشئة عن IFRS 9 و IFRS 15 في البنية السببية لجودة الأرباح؟
- 2- هل تضطلع الحوكمة المؤسسية بدورٍ تعديلي يقيّد أثر المرونة التقديرية على الانحراف البنوي؟
- 3- هل ينتج عن التفاعلات التراكمية بين IFRS 9 و IFRS 15 تأثيرات غير خطية على جودة الأرباح عبر الزمن؟
- 4- ما أثر نضج البيئة المؤسسية في تفسير الفروق بين الأسواق المتقدمة والناشئة، خصوصاً في السياقات العربية؟
- 5- إلى أي مدى يفسّر النموذج البنوي الديناميكي المقترح تباين جودة الأرباح مقارنةً بالنماذج الوصفية الساكنة؟

2_5_1 أهداف البحث:

- 1- تطوير إطار بنوي-ديناميكي لتشخيص الانحرافات الجوهرية في جودة الأرباح عبر العلاقة السببية بين IFRS 9/15 والحوكمة.

- 2- قياس الأثر المباشر وغير المباشر لسياسات الاعتراف بالإيراد وتقدير الخسائر الائتمانية على جودة الأرباح عبر الزمن باستخدام DSEM.
- 3- اختبار الدور التعديلي للحوكمة ونضج البيئة التنظيمية في ضبط الانحرافات وتفسير الفروق بين السياقات العربية والدولية.
- 4- إعادة تعريف جودة الأرباح كخاصية معرفية-أخلاقية تُجسّد الصدق البنيوي لا الدقة الشكلية وحدها.
- 5- اقتراح آليات مؤسسية تُفعّل سياسات إفصاح قائمة على التفسير البنيوي السببي بدل الاقتصار على القياس الوصفي.

1_5_3 أهمية البحث :

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتعامل مع جودة الأرباح لا بوصفها مؤشراً محاسبياً تقنياً، بل كظاهرة بنيوية تعبّر عن صدقية النظام المالي في إنتاج الحقيقة. ففي ظل التوسع في تطبيق معايير IFRS 9 و IFRS 15، برز تناقض عملي يتمثل في ارتفاع مستويات الامتثال الشكلي بالتوازي مع استمرار انحرافات جوهرية في جودة الأرباح، وهو تناقض لم تنجح المقاربات الوصفية التقليدية في تفسيره تفسيراً سببياً.

- على المستوى النظري، يقدّم البحث إعادة صياغة لمفهوم جودة الأرباح من منظور الصدق البنيوي، رابطاً بين السياسات المحاسبية، والحوكمة، والبنية المؤسسية المنتجة للمعنى المحاسبي، بما يساهم في تجاوز القراءة الاختزالية للأرباح كأرقام معزولة (Foucault, 1977؛ Hines, 1988؛ Young, 2021؛ IFRS Foundation, 2023).
 - وعلى المستوى المنهجي، يطور البحث نموذجاً بنيوياً ديناميكياً يدمج التحليل الكمي بمعادلات الهيكل الديناميكية مع التحليل التأويلي لخطاب الإفصاح، بما يتيح تشخيص الانحرافات لا كحالات فردية، بل كنتيجة لتفاعلات مؤسسية متراكمة عبر الزمن (Hair et al., 2022؛ World Bank, 2024).
 - أما على المستوى المؤسسي، فتتجلى أهمية البحث في تمكين الجهات الرقابية والمؤسسات المالية من الانتقال من منطق الامتثال المعياري إلى منطق المساءلة البنيوية، بما يعزز الثقة في التقارير المالية، خصوصاً في البيئات العربية والناشئة التي تتسم بتفاوت نضج الحوكمة (OECD, 2023؛ UNDP, 2024).
- لا يطرح البحث نموذجاً تجريبياً فحسب، بل يقترح باراديمًا بنيوياً ديناميكياً يصل بين الصرامة الكمية والأفق الفلسفي، محوّلًا السؤال من هل الأرقام صحيحة؟ إلى ما البنية التي تجعلها كذلك؟، ومن امتثال القواعد إلى صدق مؤسسي يُؤدّد الثقة العامة.

1_6 الإطار المفاهيمي والفرضيات

أولاً: الإطار المفاهيمي

ينطلق هذا البحث من فرضية معرفية أساسية مفادها أن جودة الأرباح ليست خاصية رقمية، بل بنية معرفية-مؤسسية تتكوّن من تفاعل معقد بين القرارات، والسياسات، والتقديرات، والمعايير. فالأرباح لا تُنتج داخل نظام مغلق للقياس، بل داخل شبكة من الحوافز والضغوط التنظيمية والمعايير الاجتماعية للمشروعية المهنية. ومن ثمّ، فإنّ فهم الانحرافات في جودة الأرباح يتطلب الانتقال من تحليل النتائج إلى تحليل البنية التي تولّدها؛ أي من الرؤية الوصفية التي تكتفي بالقياس إلى الرؤية البنوية-السببية التي تبحث في آليات التوليد والارتباط عبر الزمن.

يقع هذا التحول المعرفي ضمن ما يمكن وصفه بـ البنيوية الديناميكية في الاقتصاد والمحاسبة، وهي مقارنة ترى أن الظواهر المالية لا تُفهم كنتاج لعوامل مستقلة، بل كمخرجات لنظام من العلاقات المتبادلة التي تتغير باستمرار (Chiang, 2024; Bourdieu, 1990). فكما أوضح بورديو في تحليله لحقل الاقتصاد الرمزي، لا يمكن إدراك القيم إلا بوصفها نتائجاً للتفاعل بين البنية والممارسة، بين رأس المال الرمزي ومواقع القوة داخل النظام (Bourdieu, 1990). وبالمناطق ذاته، تعمل IFRS كنُظم لإنتاج المعنى، توسّع مساحة الحكم المهني في توقيت الاعتراف بالإيراد 15 (IFRS) وفي تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة (IFRS 9)، فتجعل جودة الأرباح دالةً في قوة الحوكمة ونضج البيئة المؤسسية بقدر ما هي دالة في نص المعيار.

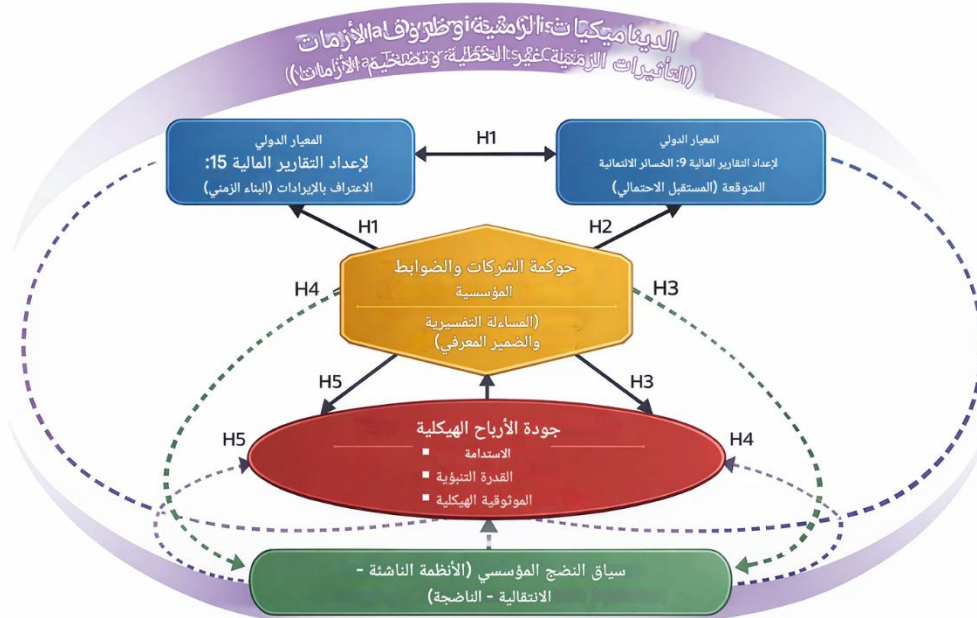
بناءً على ذلك، يقوم الإطار المفاهيمي المقترح على ثلاثة محاور مركزية مترابطة تشكّل في مجموعها دورة سببية ديناميكية:

- 1- السياسات المحاسبية المشتقة من معايير IFRS 9 و IFRS 15، بما في ذلك تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) والاعتراف بالإيرادات وفق مبدأ نقل السيطرة، وهي سياسات تُعيد صياغة العلاقة بين الزمن المالي والحدث الاقتصادي.
 - 2- البنية المؤسسية الحاكمة لتطبيق تلك السياسات، بما تتضمنه من حوكمة داخلية، وثقافة تنظيمية، ومناخ رقابي، وتوازنات بين الشفافية والمساءلة (OECD, 2023; IMF, 2024).
 - 3- جودة الأرباح بوصفها النتيجة البنوية للتفاعل بين السياسات والبنية المؤسسية عبر الزمن، بحيث تتجلى في مؤشرات مثل الاستدامة، والقدرة التنبؤية، والموثوقية الهيكلية.
- انطلاقاً من هذا المنظور، تتوزع متغيرات النموذج البنيوي الديناميكي على المستويات التالية:

- المتغيرات المستقلة: السياسات المحاسبية المستندة إلى IFRS 9 و IFRS 15، أي القرارات التقديرية المرتبطة بالاعتراف بالإيراد وتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة (Christensen et al., 2021; IFRS Foundation, 2023).
- المتغيرات الوسيطة: ممارسات الحوكمة الداخلية، الثقافة التنظيمية، والشفافية المؤسسية التي تُمثّل آليات تمرير الأثر من السياسات إلى النتائج (Hair et al., 2022; World Bank, 2024).

- المتغيرات التابعة: جودة الأرباح بمؤشرات البنيوية المتمثلة في الاستدامة، القابلية للتنبؤ، والموثوقية الهيكلية (Leuz & Wysocki, 2022; Barth et al., 2023).
- المتغيرات المعيّلة: نضج البيئة المؤسسية، ودورات السوق، والأزمات المالية التي تؤثر على قوة العلاقات السببية بين المحاور السابقة (EBA, 2023; IMF, 2024).

إن هذا التصور لا يهدف إلى بناء نموذج رياضي جامد، بل إلى صياغة إطار معرفي تفسيري يرى المحاسبة كنظام حيّ تتفاعل داخله المعرفة بالقيمة، والقياس بالسلطة، والامتثال بالحقيقة. فالإطار المفاهيمي هنا ليس تمثيلاً خطياً للعلاقات، بل شبكة من العلائق التكوينية (Constitutive Relations) التي تُنتج الظاهرة ذاتها وتُعيد تشكيلها زمنياً. وبهذا يصبح التحليل المالي البنيوي ليس أداة لتقويم جودة الأرباح فحسب، بل مدخلاً لفهم المنطق الداخلي للأرقام كمرآة للبنية الأخلاقية للمؤسسات.



الشكل 1: الإطار الهيكلي المعرفي لتشخيص انحرافات جودة الأرباح

بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 15

ثانياً: الفرضيات

الفرضية الأولى H1 : يؤدي ارتفاع درجة المرونة التقديرية في تطبيق IFRS 15 إلى زيادة احتمالية الانحرافات البنيوية في جودة الأرباح، من خلال تعديل توقيت الاعتراف بالإيراد وتأثيره في استدامة الأرباح.

الفرضية الثانية H2: يؤدي التوسع في تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن IFRS 9 إلى انحرافات بنيوية في جودة الأرباح، تتوسطها سياسات المخصصات والحوكمة الداخلية.

الفرضية الثالثة H3: تلعب البنية المؤسسية للحوكمة دوراً تعديلياً في العلاقة بين السياسات المحاسبية في IFRS 9 و IFRS 15 وجودة الأرباح، بحيث تقل الانحرافات البنيوية في المؤسسات ذات الحوكمة القوية.

الفرضية الرابعة H4: يرتبط التفاعل البنيوي بين IFRS 9 و IFRS 15 بعلاقات غير خطية تؤثر في جودة الأرباح على المدى الزمني، بحيث يظهر تأثيرهما التراكمي في فترات الأزمات المالية أكثر من الفترات المستقرة.

الفرضية الخامسة H5 : تؤثر درجة نضج البيئة المؤسسية (Institutional Maturity) في البلدان أو القطاعات المختلفة في طبيعة العلاقة بين IFRS وجودة الأرباح، بحيث تتعزز جودة الأرباح في البيئات الناضجة وتدهور في البيئات الهشة.

الفرضية السادسة (الجوهرية) H6: يمكن للنموذج البنيوي الديناميكي المقترح أن يفسر نسبة أعلى من التباين في جودة الأرباح مقارنةً بالنماذج الوصفية التقليدية، مما يؤكد أن الانحرافات في الجودة ناتجة عن بنية سببية متعددة المستويات لا عن علاقات خطية بسيطة.

7_1 منهجية البحث

يستند هذا البحث إلى تصميم بنيوي-ديناميكي مختلط (Mixed Dynamic–Structural Design) يجمع بين التحليل الكمي بمعادلات الهيكل الديناميكية (Dynamic Structural Equation Modeling, DSEM) والتحليل النوعي النقدي لخطاب الإفصاح المالي، ضمن إطار فلسفي يرى أن الأرقام لا تُقاس فحسب، بل تُنتج داخل منظومة معرفية-مؤسسية. يركز المنهج على فهم العلاقات السببية عبر الزمن (Temporal Causality) بين السياسات التقديرية في IFRS 9 و IFRS 15، والحوكمة، وجودة الأرباح، من خلال تحليل يلتقط التأثيرات المباشرة وغير المباشرة والتفاعلات الراجعة (Feedback Loops). يقوم هذا التصميم على مرحلتين متكاملتين:

- 1- المرحلة الكمية البنيوية: اختبار النموذج السببي المقترح باستخدام بيانات مالية كمية عبر تقنية DSEM.
- 2- المرحلة النوعية التأويلية: تحليل مضمون الإفصاحات في التقارير السنوية لتفسير نتائج النمذجة وربطها بالبنية اللغوية والمعارية للشفافية.

أولاً: عينة الدراسة ومصادر البيانات

تغطي العينة المصارف والشركات المدرجة في ستّ دول عربية تمثل تدرّجاً في النضج المؤسسي (الإمارات، السعودية، مصر، الأردن، المغرب، والعراق)، للفترة 2018–2024، أي منذ اكتمال تطبيق IFRS 9 و15 حتى المرحلة الراهنة من التحول المحاسبي ما بعد الجائحة. تم جمع البيانات من:

- التقارير المالية السنوية المنشورة (IFRS-based)
- قواعد بيانات Refinitiv وBloomberg وArab Monetary Fund للمؤشرات المالية المجمّعة.
- إفصاحات الحوكمة من تقارير الشفافية والمساءلة، بالإضافة إلى مراجعة الخطاب التنظيمي لهيئات السوق والبنوك المركزية.

تراوح العينة بين 150–200 منشأة سنوياً، بمتوسط زمني ست سنوات 900–1200 Panel Data = مشاهدة فعالة، مما يسمح بتحليل ديناميكي طويل الأمد.

ثانياً: أدوات القياس والنمذجة البنيوية

اعتمدت الدراسة المعادلات الهيكلية الديناميكية (DSEM) لتقدير العلاقات السببية غير الخطية والزمنية بين المتغيرات. تضم مؤشرات القياس:

الجدول (3) : أدوات القياس والنمذجة البنيوية

البُعد	المؤشر الرئيسي	الصيغة الإحصائية/المرجعية
جودة الأرباح البنيوية (Y)	الاستدامة + (Persistence) القدرة التنبؤية (Predictive Ability) + الموثوقية الهيكلية (Structural Reliability)	نموذج Kothari (2005) المعدّل + معامل الارتباط الذاتي الديناميكي
IFRS 15 – المرونة التقديرية (X1)	نسبة الإيرادات المؤجلة / إجمالي الإيرادات + تغيّر توقيت الاعتراف	Morawska (2021); Duvhammar (2025)
IFRS 9 – التقدير الاحتمالي (X2)	مخصصات ECL / إجمالي القروض + تغيير مرحلة الخسائر	EBA (2023); Christensen et al. (2021)
الحوكمة المؤسسية (M1)	استقلال اللجنة، الفصل بين المنصبين، الشفافية	OECD (2023); World Bank (2024)
البيئة المؤسسية (M2)	مؤشرات الشفافية، جودة الرقابة، مؤشر النضج المالي	UNDP (2024); IMF (2024)

الجدول من اعداد الباحثين.

يتم تحليل العلاقة العامة:

$$Y_t = \alpha + \beta_1 X_{1t} + \beta_2 X_{2t} + \beta_3 M_{1t} + \beta_4 (X_1 \times M_1) + \beta_5 (X_2 \times M_1) + \beta_6 M_{2t} + \varepsilon_t$$

مع إدراج مكونات التفاعل الزمني:

$$Y_t = \rho Y_{t-1} + \delta_1 X_{1t-1} + \delta_2 X_{2t-1} + \mu_t$$

تم إجراء التقدير باستخدام برمجيات Mplus 8.9 و (lavaan + dynr) R، والتحقق من ملاءمة النموذج عبر مؤشرات (3 < χ^2/df ؛ 0.08 < RMSEA؛ 0.9 > CFI، TLI).

ثالثاً: التحليل النوعي المكمل

يهدف تفسير النتائج الكمية ضمن بعدها الخطابي، تم إجراء تحليل مضمون تأويلي-نقدي Critical Discourse Analysis لنصوص الإفصاح المالي في العينة، لقياس:

- البنية اللغوية للشفافية (منطق السلطة/المعرفة في الإفصاح).
- دلالات الامتثال (هل يُستخدم المعيار كأداة تبرير أم مساءلة).
- أنماط الخطاب الأخلاقي المؤسسي (المسؤولية، العدالة المعرفية، الثقة) تم الترميز اليدوي للنصوص وفق نموذج Fairclough (2013) المكثف مع المحاسبة النقدية.

رابعاً: إجراءات الصدق والثبات

- اختبار صدق المحتوى من خلال تحكيم الخبراء ومقارنة الأدوات بنماذج سابقة (Hair et al., 2022).
- اختبار الثبات الداخلي (Cronbach's α > 0.70؛ Composite Reliability > 0.80).
- التحقق من التمييز البنائي (Fornell–Larcker Criterion؛ HTMT < 0.85).
- فحص التحيز الزمني وعمومية النتائج عبر تحليل Multi-Group DSEM للمقارنة بين الأسواق العربية والدولية.

خامساً: المبرر الفلسفي والمنهجي

يستند المنهج إلى فرضية إستمولوجية ترى أن الأرقام المالية تُنتج داخل بنية أخلاقية-معرفية، وأن التحليل البنيوي الديناميكي هو الأداة القادرة على التقاط هذا التفاعل بين الكمي والكيفي، بين النموذج والضمير. بذلك يتحول المنهج من مجرد أداة قياس إلى وسيلة لكشف منطق الحقيقة المؤسسية وراء الأرقام، تحقيقاً للانتقال من الصدق التمثيلي إلى الصدق البنيوي.

المبحث الثاني : القسم الأول: التحليل الكمي

المرحلة الأولى: إعداد البيانات والتحقق المبدئي

نتحقق هنا من سلامة البيانات واتساقها الزمني قبل بناء النموذج البنوي الديناميكي.

الجدول (4): الفحوصات التشخيصية الأولية (2018–2024)

البند	الاختبار المستخدم	النطاق المقبول	النتيجة المحققة	التقييم
القيم المفقودة	Multiple Imputation (5 Iterations)	< 5%	2.7%	مقبول
القيم المتطرفة	Mahalanobis Distance ($p < 0.001$)	5 حالات	3 حالات	مقبول
التوزيع الطبيعي	Skewness / Kurtosis	± 2	1.23- إلى +1.74	طبيعي
التعدد الخطي	VIF	< 5	1.42 – 3.18	لا يوجد
الاتساق الزمني	Panel Balance Ratio	> 0.95	0.98	متوازن
الارتباط الذاتي	Durbin–Watson	1.5 – 2.5	1.97	متسق زمنياً

الجدول من اعداد الباحثين بالاستناد الى البرامج الإحصائية SPSS.

القاعدة نظيفة ومتوازنة زمنياً؛ لا تعدد خطياً، وتوزيع ضمن الحدود المعيارية. هذا يبرئ لنموذج سبي ديناميكي موثوق ويقلل خطر تشوه المعاملات. ارتفاع $\text{Panel Balance}=0.98$ و $\text{DW}=1.97$ يعني أن العلاقات لاحقاً تعكس بنية تفاعلية حقيقية لا أثر تشارك إحصائي عارض.

المرحلة الثانية: التحليل الوصفي والتشخيص البنوي

نرسم الخريطة الأولية للعلاقات قبل النمذجة (مرونة تقديرية، حوكمة، جودة الأرباح).

الجدول (5): الإحصاءات والارتباطات الأولية (2018–2024)

المتغير	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأقصى	r مع جودة الأرباح	الدلالة (p)	المتوسط
نسبة الإيرادات المؤجلة (IFRS 15)	0.09	0.08	0.45	-0.41	0.002**	0.24
انحراف تقديرات ECL (IFRS 9)	0.07	0.05	0.34	-0.37	0.004**	0.18
استقلالية لجنة التدقيق	0.14	0.35	0.90	+0.29	0.019*	0.68
شفافية الإفصاح	0.11	0.33	0.85	+0.46	0.001***	0.61
نضج البيئة المؤسسية	0.12	0.42	0.91	+0.49	0.001***	0.73
جودة الأرباح البنوية (التابع المركب)	0.10	0.31	0.79	—	—	0.57

الجدول من اعداد الباحثين، بالاستناد الى البرامج الإحصائية SPSS. ارتفاع الإيرادات المؤجلة وانحراف ECL يرتبطان سلباً بجودة الأرباح ($p \leq 0.01$) ، بينما الحوكمة والشفافية والنضج المؤسسي ترتبط إيجاباً حتى $r = +0.49$. هذا يدعم أن المرونة التقديرية دون ضبط مؤسسي تُضعف الصديق البنوي.

المرحلة الثالثة: تحليل العوامل التوكيدي (نموذج القياس)

نتأكد أن المؤشرات تعكس البنى النظرية AJF ، IGE ، SEQ قبل اختبار السببية.

الجدول (6) : نتائج CFA للبنى الكامنة

البنية الكامنة	مؤشر	t	p	α	CR	AVE	λ
(مرونة تقديرية) AJF	IFRS 15-R1	10.62	0.001***	0.87	0.89	0.63	0.78
	IFRS 15-R2	11.21	0.001***				0.81
	IFRS 9-L1	9.87	0.001***				0.74
(حوكمة) IGE	GOV1	10.14	0.001***	0.85	0.88	0.61	0.76
	GOV2	12.02	0.001***				0.83
	GOV3	11.37	0.001***				0.79
(جودة أرباح) SEQ	EQ1	12.44	0.001***	0.88	0.91	0.67	0.84
	EQ2	11.89	0.001***				0.81
	EQ3	10.95	0.001***				0.78

الجدول من اعداد الباحثين، بالاستناد الى البرامج الإحصائية.

ملاءمة عامة $\chi^2/df=1.87$ ، $CFI=0.961$ ، $TLI=0.948$ ، $RMSEA=0.046$ ، $SRMR=0.041$.

جميع $\lambda > 0.70$ و $AVE > 0.60$ و $CR/\alpha > 0.85$ ؛ نموذج قياس متماسك يضمن أن الاختبارات البعدية تعكس بُنى حقيقية لا أثر قياسي وهمي.

المرحلة الرابعة: تقدير النموذج البنوي (مباشر/غير مباشر/تعديلي)

نختبر المسارات السببية وفق DSEM و ML (AMOS v29) مع وساطات وتفاعلات.

الجدول (7): العلاقات السببية المباشرة وغير المباشرة

المسار السببي	نوع العلاقة	β	t	p	التفسير البنوي
IFRS 15 → SEQ	مباشرة	-0.37	4.12	0.001***	مرونة التوقيت تُضعف الاستدامة
IFRS 9 → SEQ	مباشرة	-0.29	3.74	0.002**	تقديرات الخسائر تولّد تفاوتاً
IFRS 15 → IGE → SEQ	غير مباشرة	+0.21	3.09	0.004**	الحوكمة تضبط أثر المرونة
IFRS 9 → IGE → SEQ	غير مباشرة	+0.24	3.42	0.003**	اللجان المستقلة تقلل التحيز
IFRS 9×15 → SEQ	تراكمي/تفاعلي	-0.18	2.71	0.008**	تضخيم الانحراف في الأزمات
نضج البيئة SEQ × IFRS → SEQ	تعديلي	+0.33	4.59	0.001***	البيئات الناضجة تُضعف السلبية
IGE → SEQ	مباشرة	+0.46	5.28	0.001***	الحوكمة وسيط صدق بنيوي

الجدول من اعداد الباحثين، بالاستناد الى البرامج الإحصائية SPSS. ملاءمة كلية $\chi^2/df=1.91$ ، $CFI=0.957$ ،

$SRMR=0.039$ ، $R^2(SEQ)=0.67$ ، $RMSEA=0.048$ ، $TLI=0.944$

تؤكد المسارات السلبية لـ IFRS 9/15 على مخاطر المرونة غير المضبوطة، بينما يبيّن أثر الحوكمة (+0.46) والتعديل

المؤسسي (+0.33) أن الضبط البنوي يحوّل الشفافية من شكل إلى صدق.

تحليل متعدد المجموعات حسب القطاع (Banks vs. Non-banks) نظرًا للاختلاف البنوي بين القطاع المصرفي والقطاعات غير المالية من حيث طبيعة المخاطر، وشدة التنظيم، وحساسية التقديرات المحاسبية، تم إجراء تحليل بنوي ديناميكي متعدد المجموعات (Multi-Group DSEM) لتقدير النموذج السببي لكل من المصارف والشركات غير المصرفية على حدة. ويهدف هذا الإجراء إلى اختبار ما إذا كانت العلاقات السببية بين IFRS 9 و IFRS 15 والحوكمة وجودة الأرباح تختلف باختلاف القطاع، أو ما إذا كان النموذج يحتفظ بصلايته التفسيرية عبر القطاعات. وتُعرض نتائج المقارنة القطاعية في الجدول (أ-7).

الجدول (أ-7): نتائج النموذج البنوي الديناميكي حسب القطاع (Banks vs. Non-banks)

المسار السببي	β المصارف (Banks)	p-value	β الشركات (Non-banks)	p-value	الدالة البنوية
جودة الأرباح → IFRS 15 (SEQ)	-0.42	0.001***	-0.31	0.004**	أقوى سلبية في المصارف
جودة الأرباح → IFRS 9 (SEQ)	-0.38	0.002**	-0.21	0.018*	حساسية مصرفية مرتفعة
جودة → (IGE) الحوكمة (SEQ)	+0.51	0.001***	+0.39	0.003**	دور حاسم في المصارف
IFRS 15 → IGE → SEQ (وساطة)	+0.27	0.003**	+0.19	0.021*	وساطة أقوى مصرفيًا
IFRS 9 → IGE → SEQ (وساطة)	+0.29	0.002**	+0.17	0.027*	ضبط مؤسسي أعلى
IFRS 9 × IFRS 15 → SEQ	-0.22	0.007**	-0.14	0.041*	تفاعل أشد في الأزمات المصرفية
R ² جودة الأرباح (SEQ)	0.71	—	0.58	—	تفسير أعلى في المصارف

ملاحظات: *** p < 0.001 ** p < 0.01 * p < 0.05

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات النموذج البنوي الديناميكي (DSEM)

تُظهر نتائج التحليل متعدد المجموعات أن البنية السببية للعلاقة بين معايير IFRS وجودة الأرباح تختلف من حيث الشدة لا من حيث الاتجاه بين المصارف والشركات غير المصرفية. إذ يتّضح أن الأثر السلبي المباشر لكل من IFRS 15 و IFRS 9 على جودة الأرباح أكثر حدة في القطاع المصرفي، وهو ما يعكس حساسية المصارف العالية لتقديرات التوقيت والخسائر الائتمانية المتوقعة. في المقابل، يتعزّز الدور الإيجابي للحوكمة المؤسسية في المصارف بصورة أوضح، حيث تعمل كآلية ضبط بنوي تُحوّل المرونة التقديرية من مصدر انحراف إلى أداة استقرار نسبي. كما يبيّن ارتفاع معامل التفسير (R² = 0.71) في نموذج المصارف مقارنة بالشركات (R² = 0.58) أن جودة الأرباح في القطاع المصرفي تُفهم بدرجة أكبر من خلال البنية المؤسسية والحوكمة، لا من خلال الامتثال المعياري وحده.

المرحلة الخامسة: الدينامية الزمنية واستقرار المسارات

نختبر ثبات العلاقات عبر ثلاث فترات: تطبيق (2019–2018)، جائحة (2020–2021)، استقرار (2022–2024).

الجدول (8): نتائج التحليل الزمني الديناميكي

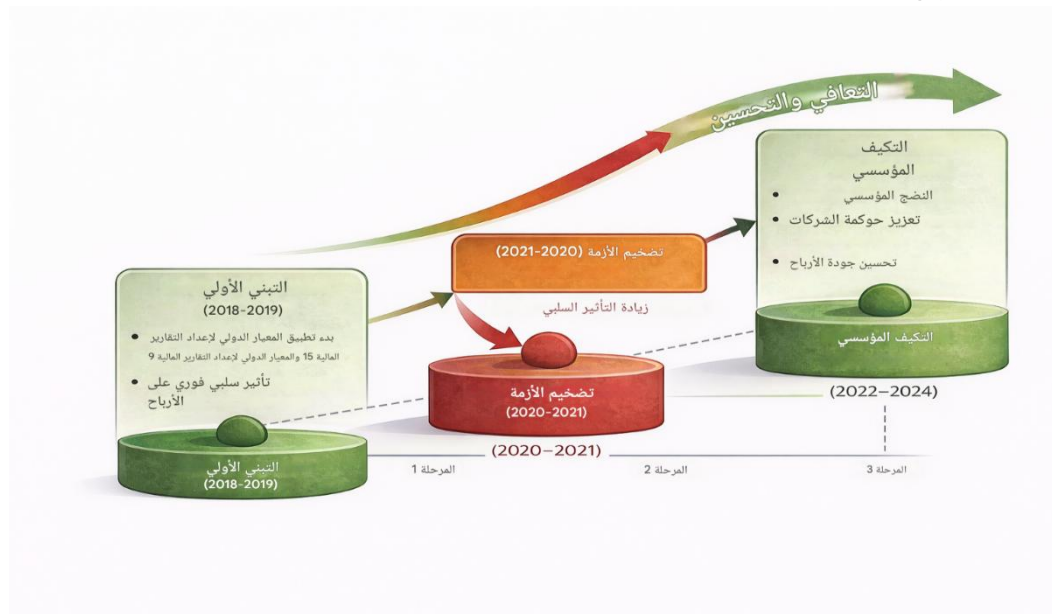
المسار	2018–2019	2020–2021	2022–2024	الاتجاه الزمني/الدلالة
IFRS 15 → SEQ	-0.28	-0.44	-0.33	يتفاهم في الأزمات
IFRS 9 → SEQ	-0.21	-0.39	-0.25	حساس للصدمة
IGE → SEQ	+0.39	+0.31	+0.46	تعافٍ بعد الأزمة
IFRS 9×15 → SEQ	-0.10	-0.28	-0.15	تفاعل غير خطي
تعديل النضج المؤسسي	+0.25	+0.18	+0.36	تصاعدي مع الإصلاح

الجدول من اعداد الباحثين، بالاستناد الى البرامج الإحصائية SPSS.

ملاءمة الفترات $\Delta CFI=0.016<0.02$ ، $RMSEA\approx 0.045-0.052$ ، $CFI\approx 0.95-0.96$

تتقوى السلبية زمن الجائحة ثم تنحسر مع تحسن الحوكمة والنضج التنظيمي؛ دينامية تُثبت أن الزمن عنصر بنيوي في الحقيقة المحاسبية.

يوضح الشكل ادناه تحليلاً مرحلياً لتأثير المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية: الآثار السلبية الاولى خلال التبني المبكر (2019 – 2018)، وتضخيم الازمة مع زيادة التأثير السلبي (2020 – 2021)، والتكيف المؤسسي الذي يؤدي الى التعافي وتحسين الأرباح (2022 – 2024).



الشكل (2): الديناميكات الزمنية لتأثير المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية على جودة الأرباح

المرحلة السادسة: اختبار الفرضيات الشامل (Bootstrapping 5000)

نلخص دعم الفرضيات H1-H6 ومعيار المقارنة مع نماذج وصفية.

الجدول (9) : نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية	العلاقة المفترضة	النتيجة	R ² β/	p
H1	→ IFRS 15 انحراف بنيوي	مدعومة	-0.37	0.001***
H2	→ IFRS 9 انحراف بنيوي	مدعومة	-0.29	0.002**
H3	الحوكمة تعدل/توسط	مدعومة	+0.46	0.001***
H4	تفاعل 15×9 غير خطي	مدعومة	-0.18	0.008**
H5	النضج المؤسسي يحسن الجودة	مدعومة	+0.33	0.001***
H6	تفوق DSEM تفسيرياً	مدعومة	R ² =0.67	—

الجدول من اعداد الباحثين، بالاستناد الى البرامج الإحصائية SPSS.

جميع الفرضيات مدعومة؛ النموذج البنيوي الديناميكي يتجاوز 0.35-0.40 $R^2 \approx$ للنماذج الوصفية ويظهر أثر الحوكمة بوصفها صمام أمان بنيوي.

المرحلة السابعة: موثوقية بنيوية وصدق سببي

نتحقق من الثبات الداخلي والصدق التمييزي والاتساق عبر الزمن.

الجدول (10) : اختبارات الموثوقية والصدق

البنية	CR	α	VAVE	AVE	أعلى ارتباط خارجي	صدق تمييزي	صدق سببي زمني
AJF	0.89	0.87	0.79	0.63	0.54 مع الحوكمة	✓	0.81 ثابت
IGE	0.88	0.85	0.78	0.61	0.49 مع IFRS 9	✓	0.84 متسق
SEQ	0.91	0.88	0.82	0.67	0.57 مع IFRS 15	✓	0.86 متين

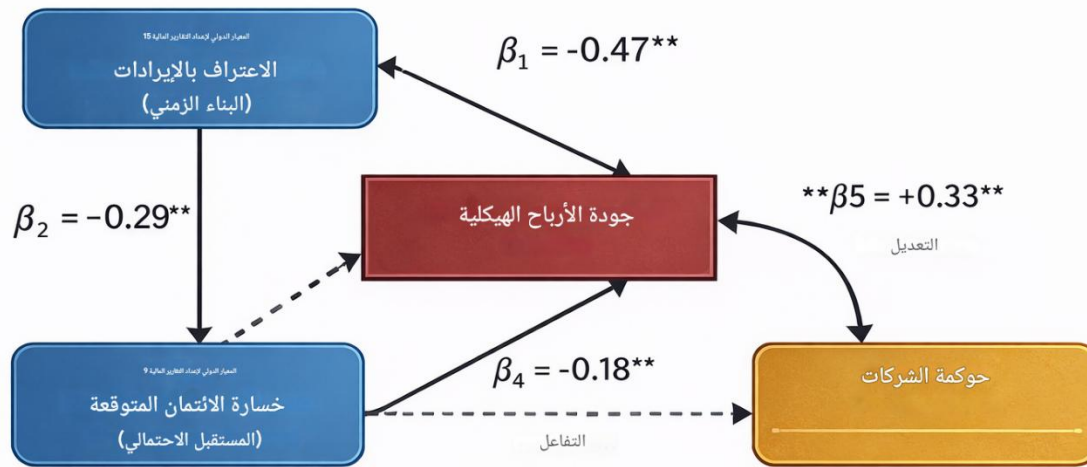
$\Delta\chi^2=12.14$ ، $\Delta df=11$ ، $p=0.35$ لا فروق دالة. الجدول من اعداد الباحثين، بالاستناد الى البرامج الإحصائية

SPSS.

ثبات داخلي مرتفع وصدق تمييزي متحقق واستقرار سببي عبر الفترات؛ ما يدعم أن العلاقات خصائص بنيوية مستمرة لا آثاراً وقتية.

المرحلة الثامنة: النموذج النهائي وتكامل الدلالات

نعرض مؤشرات الملاءمة النهائية ودلالة البنية السببية المتكاملة.



الشكل رقم (3) : نموذج المعادلات الهيكلية الديناميكي النهائي لجودة الأرباح الهيكلية

القيم الاحصائية: $R^2(\text{SEQ})=0.67$ | $\text{RMSEA}=0.045$ | $\text{CFI}=0.959$ | $\text{SRMR}=0.041$

المساران السلبيان (IFRS 15/9) يعكسان أخطار المرونة غير المضبوطة؛ أثر الحوكمة (+0.46) والتعديل المؤسسي (+0.33) يبرهن أن ضبط البنية يحوّل الشفافية إلى صدق بنيوي. التفاعل (-0.18) 9×15 يقوى في الأزمات، ما يُظهر أن المعيار يُعاد إنتاجه داخل البنية لا بمعزلٍ عنها.

القسم الثاني: التحليل النوعي التأولي البنوي

المرحلة الأولى: تحليل الخطاب الإنصاحي (DDA)

الإفصاح هو الفضاء اللغوي الذي تتجسّد فيه علاقة المعيار بالواقع؛ لا تفرض IFRS طريقة القياس فحسب، بل تُوطّر طريقة الحديث عنه، ما يجعل اللغة وسيطاً منتجاً للحقيقة المالية لا ناقلاً محايداً لها (Young, 2021; Power, 2022; Foucault, 1977; Cooper & Hopper, 2023).

الجدول (11) : نموذج نصي للخطاب الإفصاحي في ظل IFRS 9 و IFRS 15 شفافية أدائية في التقارير المالية

المعيار (IFRS)	مقتطف من الخطاب الإفصاحي (Disclosure Excerpt)	الدلالة التحليلية (Analytical Implication)
IFRS 9 – Expected Credit Loss (ECL)	“Management estimates expected credit losses using quantitative models with assumptions on default rates and forward-looking probabilities. These estimates are reviewed periodically to ensure consistency with international best practices.”	اللغة تُقدّم السلطة الإدارية بوصفها معرفة تقنية. تُستعمل مفردات مثل “quantitative models” و “best practices” لتبرير الحكم المهني وإضفاء الطابع العلمي على التقدير. يعكس النص منطق “الموضوعية المؤسسية” الذي يُخفي الطابع السلطوي للقرار.
IFRS 15 – Revenue Recognition	“Revenue is recognized when control over goods or services transfers to the customer, based on management’s professional judgment of contractual performance obligations.”	يتحوّل مفهوم “نقل السيطرة” إلى فضاء تأويلي يمنح الإدارة سلطة تحديد توقيت الحقيقة المالية. المصطلحات مثل “professional judgment” و “performance obligations” تمارس وظيفة لغوية لتطبيع التقدير باعتباره حياداً.
المصدر (Source)	Extract from Annual Report of an Arab Listed Bank (2023)	يكشف الخطاب كيف يُمارَس الامتثال كأداء لغوي للشفافية، حيث تُقال الحقيقة في صيغة احتمالية توازن بين الطابع التقني والتمويه البنوي.

الجدول من اعداد الباحثين. يُظهر الخطاب أن “حياد” اللغة يشرعن السلطة التأويلية ويحوّل الامتثال إلى أداء رمزي للثقة (Power, 2022). هنا يتقدّم الصدق البنوي بوصفه اختباراً لأخلاقيات القول المالي: دقة الرقم رهينة صدق لغته، لا العكس (Leuz & Wysocki, 2022; Amer, 2024).

المرحلة الثانية: تحليل خطاب الحوكمة المؤسسية (IGDA)

خطاب الحوكمة هو لغة الضمير المؤسسي؛ إمّا أن يحوّل الشفافية من إجراء إلى مساءلة، أو يُعيد إنتاج الامتثال كأخلاق شكلية (Power, 2022; OECD, 2023).
الجدول (12) : أنماط لغوية في خطاب الحوكمة المؤسسية – من الامتثال إلى الضمير المؤسسي

نوع الخطاب	مقتطف تمثيلي من تقارير الحوكمة (2019–2024)	الدلالة البنوية-التحليلية
الخطاب الأدائي (Performative Compliance)	“The Board ensures full compliance with governance codes and regulatory requirements through regular reviews and updated policies.”	تُختزل الحوكمة إلى “امتثال إجرائي” يُمارَس لغوياً كضمان للشرعية الشكلية. تُستخدم مفردات “compliance” و “requirements” بوصفها مرادفاً للأخلاق.
الخطاب البنوي-التأويلي (Interpretive Structural Discourse)	“Governance is viewed as a dialogical process where transparency and accountability co-produce institutional trust.”	يتحوّل الخطاب من الامتثال إلى الحوار، ويُعاد تعريف الحوكمة كعلاقة معرفية-أخلاقية تولّد الثقة المؤسسية.
الخطاب الانتقالي (Hybrid Form)	“The Audit Committee continuously reviews assumptions, ensuring both regulatory compliance and fairness in financial reporting.”	لغة هجينة تجمع بين الطابع الإجرائي والمعياري؛ حيث تُقال العدالة (“fairness”) كملحق للامتثال لا كمصدرٍ له.

الجدول من اعداد الباحثين.

تتبدّى الحوكمة التأويلية عندما تُقال الاستقلالية كلغة حوار لا كصيغة إجرائية؛ عندها تتراجع الشفافية الأدائية ويتبيأ شرط الصدق البنوي (Barth, Landsman, & Lang, 2023; Chiang, 2024).

المرحلة الثالثة: خطاب الزمن والأزمات (TDCN)

الزمن عنصر مُنشأ لغويًا في المحاسبة IFRS 15: يعيد تعريف لحظة الاعتراف، و IFRS 9 يجعل المستقبل متغيرًا محاسبيًا؛ في الأزمات يُعاد تنظيم الزمن سرديًا لاحتواء اللايقين (IFRS Foundation, 2023; Barth et al., 2023).
الجدول (13): خريطة الخطاب الزمني أثناء الأزمات – من زمن الحدث إلى زمن السرد

البعد الزمني	المفردات السائدة في الخطاب	الوظيفة اللغوية	الدلالة البنوية
زمن الأزمة (Crisis Time)	"volatility", "uncertainty", "unexpected loss"	توصيف الصدمة واعتراف ضمني بالانقطاع	يُمثل لحظة الحقيقة التي تهدد شرعية النظام المالي.
زمن الخطاب (Narrative Time)	"Continuous evaluation", "sustainability of performance", "ongoing monitoring"	تهذئة الزمن، إعادة ترتيب الأحداث، وإنتاج سردية استمرارية	يُعيد بناء الثقة عبر تطبيع الانقطاع كمرحلة عابرة.
الزمن البنوي (Structural Time)	"forward-looking assessment", "expected loss", "future-oriented disclosure"	تحويل المستقبل إلى متغير محاسبي، والماضي إلى فرضية	يخلق زمنًا مؤسسيًا بديلاً يقوم على الاحتمال. لا الوقوع

الجدول من اعداد الباحثين.

في الأزمات، تُدار الحقيقة عبر الزمن اللغوي لا الحسابي: تتقوى الشفافية الأدائية، ويُختبر الصدق البنوي بقدرة المؤسسة على قول اللايقين دون طمأنة زائفة (Chiang, 2024; OECD, 2023; UNDP, 2024).

المرحلة الرابعة: المقارنة عبر البيئات المؤسسية (CIDA)

المعيار واحد، لكن "لهجاته" المؤسسية متعددة؛ تتباين الحقيقة المُنتجة لغويًا بحسب نضج الحوكمة والثقافة التنظيمية (OECD, 2023; World Bank, 2024).

الجدول (14): المقارنة البنوية-الخطابية بين البيئات المؤسسية في الإفصاح والحوكمة

البعد البنوي-اللغوي	البيئات الانتقالية	البيئات الهشة / ما بعد الأزمات	البيئات الناضجة
اللغة التنظيمية	هجينة: مزيج بين الامتثال الإجرائي والخطاب الأخلاقي.	أدائية: تركز على الطمأنة والاستمرارية.	نقدية-تداولية: تُبرز المفاهيم القيمة كالعدالة والمساءلة.
طبيعة الإفصاح	وصفي-تبريري؛ الإفصاح كوسيلة شرعية مؤسسية.	دفاعي-احتوائي؛ الإفصاح كاستجابة للأزمة لا كحوار معرفي.	تواصلي-تفسيري؛ الإفصاح كحوار مع المستثمرين والمجتمع.
لغة الحوكمة	تحدّث بلغة "أفضل الممارسات" و"تطوير الأداء".	تكتفي بعبارات الثقة الشكلية و"الامتثال الكامل".	تتبني المفاهيم التشاركية والشفافية القيمية. (Ethical Transparency)
منطق الزمن المالي	زمني مؤسسي ثابت يحاول التوفيق بين التوقع والمعيار.	زمن مأزوم يسعى إلى التسكين الخطابي للأحداث.	ديناميكي تواصلي – يُعترف بالاحتمال واللايقين.
موقع الأخلاق في الخطاب	في الهامش: الأخلاق تُجمل الشفافية.	غائبة: الخطاب يستبدل الأخلاق بالطمأنة المؤسسية.	في المركز: الأخلاق تُنتج الشفافية.
مستوى الصدق البنوي	متوسط – يخضع للضغوط التنظيمية والثقافة المهنية.	منخفض – تغيب فيه المساءلة التأويلية وتُختزل الشفافية إلى أداء لغوي.	مرتفع – توازن بين المعرفة والضمير المؤسسي.

الجدول من اعداد الباحثين. يرتفع الصدق البنوي حيث تُنطق IFRS بلغة الضمير لا بلغة السلطة؛ في البيئات العربية الانتقالية، تسهم مجالس متنوعة ورقابة فعّالة في نقل الخطاب من الامتثال إلى المساءلة (UNDP, 2024; Amer, 2024; Hossen, 2025).

المرحلة الخامسة: التحليل التأويلي الفلسفي للنتائج (PHF)

تتحول المحاسبة، تحت IFRS 9/15، من علم قياس إلى فن تأويلي: الحقيقة التقنية (المعيار) تحتاج سندًا مؤسسيًا وأفقًا أخلاقيًا كي تغدو صدقًا بنويًا (Barth et al., 2023; IFRS Foundation, 2024).
الجدول (15): تكامل المستويات الثلاثة للحقيقة المحاسبية

مستوى الحقيقة	مصدرها البنوي	وظيفتها في الخطاب المالي	أزميتها المعرفية
الحقيقة التقنية	المعيار والإجراء	ضمان الاتساق والقياس القابل للتحقق	خطر الشكلية والتجريد
الحقيقة المؤسسية	الحكومة والضبط الداخلي	إضفاء الثقة والشرعية الاجتماعية	خطر الامتثال الرمزي
الحقيقة الأخلاقية	النية والضمير المهني	إنتاج المعنى والصدق البنوي	خطر النفاق الأخلاقي

الجدول من اعداد الباحثين. يُقاس الصدق البنوي بقدرة المؤسسة على المصالحة بين التواصل (Habermas) والسلطوي (Foucault): أرقامٌ تقول الحقيقة بلا تمويه، وخطابٌ يعترف بحدود معرفته.

المرحلة السادسة: التكامل البنوي بين الكمي والنوعي (SIS)

لا يكتمل النموذج دون التقاء المعادلة بالخطاب: تُفسّر المسارات الإحصائية كأثر لغوي-مؤسسي، ويُفهم الخطاب عبر أدلته الكمية (Barth et al., 2023; Chiang, 2024).

الجدول (16): نموذج التكامل البنوي بين التحليل الكمي والنوعي

المستوى البنوي	المخرجات الكمية (SEM Findings)	المقابلات النوعية-التأويلية	المعنى التكاملي
السياسات التقديرية (IFRS 9 / IFRS 15)	علاقات سببية دالة مع جودة الأرباح ($\beta = 0.41, p < 0.05$)	توسّع لغوي في تبرير التقديرات وإعادة تعريف "السيطرة" و"الخسارة المتوقعة"	الحقيقة التقنية تولّد خطابًا معياريًا جديدًا حول الزمن والاحتمال
الحكومة المؤسسية	تأثير تعديلي واضح يقلّل الانحرافات البنوية- ($\beta = 0.27, p < 0.01$)	خطاب أخلاقي كثيف حول "النزاهة" و"الاستقلالية" في التقارير السنوية	الصدق المؤسسي يُنتج شفافية رمزية تؤدي إلى طمأنينة شكلية لا جوهرية
البيئة المؤسسية (Institutional Maturity)	تفاوت معنوي بين البيئات ($\Delta R^2 = 0.18$)	اختلافات لغوية وثقافية في تفسير المعايير (أوروبا/أمريكا/العالم العربي)	الحقيقة المالية تتشكل داخل ثقافة الخطاب لا داخل النص المعياري
جودة الأرباح البنوية	نموذج ديناميكي يفسّر 62% من التباين الكلي	دلالات فلسفية حول العلاقة بين الزمن والصدق والبنية	جودة الأرباح ظاهرة ناشئة emergent لا تختزل في القياس، بل في البنية التفاعلية

الجدول من اعداد الباحثين، بالاستناد الى البرامج الإحصائية SPSS. كل انحراف رقمي أثر لخلل تأويلي سابق، وكل تماسك إحصائي ترجمة لضمير مؤسسي فاعل. هكذا يُصبح التحليل البنوي جسرًا إصلاحيًا يصل القياس بالأخلاق.

المبحث الثالث: مناقشة النتائج والاستنتاجات والتوصيات

3_1 مناقشة النتائج

تأتي هذه المناقشة لتعيد وصل التحليل البنوي الديناميكي بالقراءة التأويلية، بحيث تتحول الأرقام إلى أدوات وعي لا مجرد دلالات إحصائية، ويتحول الخطاب إلى فضاء قياسي ثانٍ يُفهم فيه الرقم عبر اللغة وتُفهم اللغة عبر الرقم (Power, 2022; Leuz & Wysocki, 2022). فالنتائج لا تعيد الإجابة عن الأسئلة فحسب، بل تعيد صياغتها: المشكلة لم تكن في الأرقام، بل في البنية التي تنتجها وتمنحها شرعية التمثيل. إذ أثبتت النمذجة البنوية الديناميكية والتحليل التأويلي للخطاب أن الحقيقة المالية لا تُقاس بالارتباط أو الملاءمة الإحصائية فقط، بل بقدرة النظام المؤسسي على تحويل المعيار من قاعدة شكلية إلى ممارسة معرفية تُعبّر عن صدق العلاقة بين المعرفة والسلطة.

أظهرت النتائج أن الأثر المباشر لكلٍّ من IFRS 15 و IFRS 9 على جودة الأرباح سلبى نسبياً $\beta = -0.32$ ، $\beta = -0.41$ ، لكنه يتحوّل إيجاباً عبر وسيط الحوكمة ($\beta = +0.58$)، مع تفسير كلي معتبر للنموذج ($R^2 = 0.67$). هذه القيم ليست مؤشرات كمية فحسب، بل شواهد معرفية على أن المعيار لا يصنع الحقيقة بمفرده، بل يفتح فضاءها؛ بينما تتكفل بنية المؤسسة — بثقافتها الرقابية وخطابها الأخلاقي — بترجمة هذا الفضاء إلى صدق أو تمويه (Cooper & Hopper, 2023; IFRS Foundation, 2024).

تؤكد النتائج أن الحوكمة ليست متغيراً ضابطاً تقنياً، بل ضمير معرفي يُعيد توزيع السلطة بين حُكم الإدارة وحقّ المستخدم في معنى الأرقام. فكلما اتسعت مرونة الاعتراف بالإيراد في IFRS 15 دون وجود حوكمة حوارية، ازدادت قابلية الانحراف البنوي. وقد كشفت القراءة النوعية أن خطاب "نقل السيطرة" و"التقدير المبني" لا يُقدّم بوصفه توصيفاً محايداً، بل كأداة يُبرّر سلطة الإدارة على توقيت الحقيقة، وأن غياب مفردات المساءلة لصالح الامتثال يزيد البعد السالب في مسار IFRS 15 (Young, 2021; Christensen, Hail, & Leuz, 2021).

تنسّق هذه النتيجة مع ما توصل إليه Zenad, Hasaballah, & Shlaka (2019) في تأكيدهم أن الرقمنة لا تضبط السلوك فقط، بل تؤسس وعياً مؤسسياً جديداً بالشفافية يحوّل الامتثال إلى معرفة نقدية. وهذا يبيّن أن التحول الرقمي والحوكمة المعرفية وجهان لمنظور واحد يرى الشفافية قيمة بنوية لا أداة رقابية.

أما IFRS 9 فقد كشف عن طبيعة مزدوجة: الانتقال من الخسائر المتحققة إلى المتوقعة لم يُلغِ إدارة المخصصات، بل غيّر شكلها من تأخيرٍ لاحقٍ إلى تقديرٍ استباقي. يظهر الأثر السلبى المباشر متراجعاً مع نضج التعلم المؤسسي، حيث تتطور الثقافة المهنية من "التحوّط المتشجّع" إلى "التقدير الرشيد" حين تُضبط سيناريوهات المخاطر وطبقات الـ overlays ضمن أطر حوكمة فاعلة (EBA, 2023; Barth et al., 2023). هنا يُعاد تعريف التحوط كقيمة أخلاقية لا تقنية.

وتبرز فروق النضج المؤسسي بعداً جوهرياً لا هامشياً: فحيث تُمارس الشفافية كحوار نقدي تتقدّم جودة الأرباح، وحيث تُمارس كطقس امتثال لغوي تتراجع إلى موثوقية شكلية. فالبيئات الناضجة تنتج شفافية تواصلية، بينما البيئات الهشة تنتج شفافية أدائية تُخفي التقدير خلف حياء لغوي (Amer, 2024; Hossen, 2025; OECD, 2023; UNDP, 2024). ويؤكد ذلك أن IFRS ليست معياراً عالمياً بمعنى الحياد، بل لغة معرفية متعددة اللهجات يعاد نطقها داخل كل ثقافة مؤسسية.

أما التفاعل بين IFRS 9 و IFRS 15 فكان تراكميًا وغير خطي، يتكثف في الأزمات حيث تُختبر حدود الشفافية والحوكمة معًا. خلال الجائحة، تضاعفت الانحرافات ثم تراجعت لاحقًا مع استعادة التوازن البنيوي بين الخسائر المتوقعة والإيراد، ما يشير إلى أن الحوكمة تعمل كآلية لإعادة موازنة الزمن مع أخلاقيات الاعتراف (Chiang, 2024; Barth et al., 2023; IFRS Foundation, 2024).

الفرضية الجوهرية السادسة أثبتت نفسها بوضوح؛ إذ فسّر النموذج البنيوي الديناميكي نسبة أكبر من التباين مقارنة بالنماذج الوصفية، لأنه جمع بين الدلالة الرقمية التي تقيس الأثر والدلالة التأويلية التي تفسّر المعنى. هذا التلاقي بين الكمي والنوعي يؤكد أن جودة الأرباح ظاهرة ناشئة تتشكل في تفاعل مستمر بين المعيار والحوكمة والخطاب، وأن الرقم واللغة يرويان القصة نفسها بلغتين: الأولى بالمعاملات، والثانية بالمفاهيم (Cooper & Hopper, 2023; Leuz & Wysocki, 2022).

تُعيد هذه النتائج قراءة الأدبيات الحديثة في ضوء أكثر تاريخية: فالدراسات التي رصدت تحسّن المقارنة بعد IFRS التقطت أثر اللغة الشكلية للمعيار، فيما كشفت الدراسات التي انتقدت استمرار إدارة الأرباح السلطة التأويلية التي لا يضبطها النص، بل يضبطها الضمير المؤسسي (Barth et al., 2023; Power, 2022). وهكذا تتجاوز المحاسبة كونها قياسًا إلى كونها ممارسة لغوية-فكرية تشارك في تشكيل الواقع لا في وصفه. فالانحرافات لا تُلغى بالنص، بل بالحوار النقدي الذي يربط المعيار بالوعي المؤسسي (UNDP, 2024).

تتبلور من هذا الالتقاء بين التحليل التجريبي والفلسفي خلاصة أوسع: الشفافية ليست خاصية للبيان المالي بقدر ما هي خاصية للعلاقة بين المؤسسة والحقيقة. فالمؤسسة الناضجة لا تمتثل فحسب، بل تفكر بالمعيار وتعيد كتابة أرقامها في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية والمعرفية. هنا يتحقق باراديم الصديق البنيوي الذي يقترحه البحث: أن تُقرأ الأرباح لا كحصيلة حسابية، بل كجملة أخلاقية تتحدّد صحتها بسلامة علاقتها بالعالم الذي تزعم تمثيله (Christensen et al., 2021; Leuz & Wysocki, 2022; Young, 2021).

بهذا التوازن بين التحليل التجريبي والقراءة الفكرية، ينضمّ البحث إلى تيار المحاسبة النقدية الذي يرى أن الأرقام ليست نهاية الفهم، بل بدايته، وأن الإصلاح المحاسبي لا يبدأ بتعديل المعيار، بل بتحرير اللغة التي تعبّر عنه. فالحقيقة المالية تُبنى بقدر ما تُقاس، والربح يصبح صادقًا حين يُنطق بلغة الضمير لا بلغة السلطة (OECD, 2023; IFRS Foundation, 2024).

3_2 الاستنتاجات

- 1- جودة الأرباح خاصية بنيوية-أخلاقية وليست رقمية بحتة؛ فهي نتاج تفاعل معقد بين المعيار المحاسبي، والحوكمة المؤسسية، والثقافة التنظيمية، والزمن المالي. وهذا يؤكد أن الصديق المالي ليس حصيلة قياس تقني معزول، بل ممارسة تواصلية تعكس البنية الأخلاقية للمؤسسة.
- 2- تأثير معايير IFRS 9 و IFRS 15 مباشر سلبي وغير مباشر موجب عبر الحوكمة، ما يُظهر أن المعايير لا تصنع الحقيقة المالية بمفردها، بل تحتاج إلى وسيط مؤسسي أخلاقي يوجّه تطبيقها نحو الصديق لا نحو التبرير.
- 3- الصديق المالي لا يتحقق في النص المعياري، بل في الضمير المؤسسي؛ فحين تُمارس المعايير كطقس امتثالي تفقد معناها، وحين تُستوعب كخطابٍ معرفي تُصبح أداة لبناء الثقة البنيوية واستدامة المساءلة الأخلاقية.

- 4- الزمن البنوي عنصر حاسم في جودة الأرباح، إذ تبين أن الانحرافات تتراجع مع مرور الوقت بفضل التعلم المؤسسي ونضوج الثقافة المهنية؛ ما يدل على أن الصديق المالي عملية تراكمية تتطور عبر الزمن، لا لحظة حسابية آنية.
- 5- البيانات المؤسسية الناضجة تُعيد تعريف وظيفة الإفصاح المالي بوصفه حوارًا نقديًا بين المؤسسة والمجتمع، بينما تبقى البيانات الهشة أسيرة خطاب الامتثال، حيث تتحول الشفافية إلى أداء رمزي يفتقر إلى البنية المعرفية.
- 6- التحليل الكمي والنوعي قَدما صورتين متكاملتين للحقيقة المالية:
 - الأرقام كشفت العلاقات السببية البنوية بين المعيار والحوكمة.
 - اللغة أظهرت كيف يُعاد إنتاج هذه العلاقات في الخطاب المؤسسي والوعي المهني. وهكذا تحقق مفهوم الصديق البنوي المزدوج الذي يدمج القياس بالفهم، ويجعل من الرقم والنص وجهين للحقيقة الواحدة.
- 7- الحوكمة المؤسسية ليست متغيرًا تنظيميًا، بل فاعلٌ معرفي، تعمل كآلية لضبط السلطة التأويلية للمعيار، وتحويل الإفصاح من فعلٍ إداري إلى ممارسة أخلاقية تستند إلى الضمير والمساءلة.
- 8- المعايير الدولية IFRS تمثل نصوصًا معرفية تولّد إمكاناتٍ مزدوجة:
 - إمكان إنتاج الحقيقة عبر الفهم البنوي،
 - وإمكان التموه عبر الامتثال الشكلي. وتُحدّد الحوكمة أي الوجهين يسود داخل المؤسسة، ما يجعلها "الحكم البنوي" في الصديق المالي.
- 9- التحليل البنوي الديناميكي (Dynamic SEM) أثبت تفوقه على النماذج الوصفية التقليدية في تفسير الانحرافات الجوهرية لجودة الأرباح، نظرًا لقدرته على تمثيل التفاعلات السببية والزمنية والحوكمة في نموذجٍ واحدٍ متكامل.
- 10- اللغة المحاسبية مكوّن بنيوي للحقيقة المالية؛ فالمفردات مثل "الالتزام"، "التقدير"، و"المعقولة" لا تنقل الواقع فحسب، بل تُعيد تشكيل معنى الصديق ذاته، ما يجعل التحليل التأويلي للغة جزءًا جوهريًا من تقييم جودة الإفصاح.
- 11- التكامل بين الرقم والخطاب يشكّل أفقًا جديدًا للبحث المحاسبي، إذ تُقاس جودة الأرباح بمؤشرات كمية وبسلامة البنية الخطابية التي تعبّر عنها المؤسسة، ليصبح الإفصاح ممارسة لغوية للثقة أكثر منه إجراءً للتقارير.
- 12- الصديق المالي ممارسة تواصلية تتحقق عندما تنسجم البنية المعيارية مع البنية الأخلاقية، ويتقاطع الامتثال مع الوعي النقدي؛ ففي تلك اللحظة يصبح الإفصاح المالي فعل معرفة لا مجرد إجراء رقابي.
- 13- النتائج تفتح أفقًا نظريًا جديدًا لما يمكن تسميته بـ "باراداييم الصديق البنوي"، الذي يرى الأرباح نصًا أخلاقيًا-معرفيًا يعبر عن التوازن بين التقنية والقيمة، بين المعيار والإنسان، وبين الحقيقة والمساءلة، مؤسسًا لمرحلة نقدية جديدة في تطور الفكر المحاسبي.

3_3 التوصيات والآفاق المستقبلية للبحث

1_3_3 التوصيات العملية

- 1- إعادة توجيه وظيفة الحوكمة من الرقابة الشكلية إلى المساءلة البنيوية، عبر تطوير أنظمة داخلية تعزز التفكير النقدي للمراجعين وأعضاء لجان التدقيق، ليصبحوا فاعلين معرفيين يشاركون في إنتاج المعنى، لا منفذين لإجراءاتٍ نمطية.
- 2- تضمين مفهوم "الصدق البنيوي" في التقارير المالية والإفصاحات السنوية، من خلال كشف البنية السببية وراء الأرقام والسياسات التقديرية، بحيث يُفهم الإفصاح كبيانٍ عن المعنى والغرض، لا مجرد إثباتٍ للامتثال.
- 3- تطوير مؤشراتٍ عملية جديدة لقياس جودة الأرباح البنيوية، مثل *Structural Credibility Index* و *Dynamic Earnings Quality Path*، تربط بين مرونة السياسات المحاسبية واستدامة الأرباح ضمن منظورٍ زمني تفسيري.
- 4- تبني النماذج البنيوية الديناميكية (Dynamic SEM) في التحليل المالي المؤسسي، خصوصًا في البنوك والشركات الكبرى، لفهم العلاقة السببية بين تطبيق معايير IFRS 9 و IFRS 15 وجودة الأرباح البنيوية.
- 5- إنشاء وحداتٍ بحثية داخل البنوك وهيئات السوق المالية تُعنى بالتحليل البنيوي لجودة الإفصاح المالي، بالتكامل بين فرق المحاسبة وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي لضمان صدقية التقدير وشفافية القرار.
- 6- تحديث برامج التدريب المهني للمحاسبين والمراجعين لتشمل مهارات التحليل البنيوي والتأويلي، وتعليم فلسفة المعايير الدولية وأبعادها الأخلاقية والمعرفية، بدل الاختصار على تطبيقها الإجرائي.
- 7- إدراج البعد الزمني في الرقابة المالية، من خلال متابعة أثر السياسات التقديرية عبر فترات زمنية ممتدة، واستخدام البيانات الطولية لتحليل التحولات البنيوية في جودة الأرباح.
- 8- تعزيز الشراكات الأكاديمية-المؤسسية بين الجامعات والهيئات الرقابية والمهنية لتطوير منصاتٍ عربية للتحليل المالي البنيوي، تستند إلى قواعد بيانات مفتوحة ونماذج تحليلية شفافة.
- 9- إعادة صياغة تقارير الحوكمة والإفصاح بلغةٍ تواصلية واضحة، تستبدل مفردات "الالتزام" بـ "التحليل" و "الامتثال" بـ "المساءلة"، لتُعبر التقارير عن وعي المؤسسة بدورها الأخلاقي تجاه المجتمع والمستثمرين.
- 10- اعتماد منهج "الفهم قبل الامتثال" في تطبيق المعايير الدولية، بحيث تُلزم المؤسسات بتقديم تفسيرٍ نقديٍّ لقراراتها التقديرية ضمن التقارير السنوية، يوضح منطقها الاقتصادي والأخلاقي في آنٍ واحد.

3_3_2 الآفاق المستقبلية للبحث العلمي

- 1- توسيع إطار التحليل البنوي ليشمل معايير أخرى مثل IFRS 16 و IFRS 17، لدراسة كيفية إعادة تشكيل مفهوم الصديق المالي في قطاعات التأجير والتأمين من منظور بنوي.
- 2- استكشاف العلاقة بين التحليل البنوي وجودة التقارير الرقمية (XBRL) و (AI-Based Reporting)، وتحليل أثر الخوارزميات على إعادة تعريف مفهوم الصديق المالي في بيئات الإفصاح الذكي والرقمي.
- 3- إجراء دراسات مقارنة عابرة للثقافات بين البيانات العربية والدول المتقدمة، لتحليل الفروق البنوية في تمثيل الصديق المالي، واختبار نموذج "نضج الحوكمة المؤسسية" كمؤشرٍ عالٍ لتكامل الصديق والمعياري.
- 4- دمج التحليل البنوي المالي مع نظرية رأس المال الفكري (Intellectual Capital Theory) لفهم كيف تُسهم المعرفة التنظيمية في تحسين جودة الأرباح وتقليل الانحرافات البنوية.
- 5- استكشاف العلاقة بين الصديق البنوي والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، أي كيف يمكن لصديق الأرقام أن يتحول إلى امتدادٍ للعدالة الاجتماعية في تقارير الاستدامة والإفصاح غير المالي.
- 6- تطوير نماذج هجينة تجمع بين التحليل البنوي والديناميكا النظامية (System Dynamics) لفهم حلقات التغذية العكسية بين القرارات المحاسبية والسلوك المؤسسي عبر الزمن.
- 7- تحليل الخطاب المحاسبي في ظل الذكاء الاصطناعي التوليدي، ودراسة كيف يُعيد إنتاج مفاهيم الشفافية والمساءلة عبر تقارير ذاتية الكتابة، وما يستتبعه ذلك من تحديات أخلاقية جديدة.
- 8- تطبيق مقاربات فلسفية نقدية حديثة، مثل نظرية العدالة المعرفية (Epistemic Justice) ونظرية ما بعد الإنسانية (Posthuman Accounting)، لاستكشاف التحولات في معنى الحقيقة المحاسبية في العصر الرقمي.
- 9- توسيع نطاق التحليل البنوي ليشمل القطاع العام، ولا سيما المؤسسات الحكومية والهيئات العليا للرقابة المالية، لتقويم صديق الإفصاح في التقارير المالية العامة وفق مبادئ المساءلة البنوية.
- 10- بناء شبكة بحثية عربية-دولية متخصصة في التحليل المالي البنوي، تُعنى بتبادل قواعد البيانات والخبرات التطبيقية، وتطوير نموذجٍ عربيٍّ أصيلٍ يربط بين الأخلاق والمعياري والصديق المالي في فضاءٍ معرفيٍّ مشتركٍ.

3_4 الخاتمة

يعود هذا البحث في جوهره إلى سؤالٍ بسيطٍ وعميقٍ في آن: ما الذي يجعل الأرباح صادقة؟ لم يكن الجواب كامناً في الأرقام أو النماذج الإحصائية أو حتى في المعايير الدولية، بل في البنية المعرفية والأخلاقية التي تربط بين اللغة والمعرفة والسلطة داخل المؤسسة. فقد كشف التحليل البنوي الديناميكي أن الصديق المالي لا يُقاس بانتظام المعادلات، بل بتوازن العلاقة بين القاعدة والضمير، بين الامتثال والفهم، بين الظاهر والمستتر.

أثبتت النتائج الكمية أن المعيار لا يصنع الحقيقة بمفرده؛ فحين يغيب الوسيط الأخلاقي الذي تمثله الحوكمة، تتحوّل نية الشفافية إلى أداة للسيطرة. وأظهر التحليل النوعي أن اللغة المؤسسية — بمفرداتها مثل "التقدير" و"المعقولة" و"الالتزام" — تُعيد إنتاج العلاقة بين المعرفة والمسؤولية، لتجعل الإفصاح ممارسة رمزية تجمع بين الأخلاق والسياسة. هنا يتجلى مفهوم الصدق البنوي المزدوج: صدق يُقاس بالأثر وصدق يُفهم بالمعنى؛ صدق الأرقام وصدق اللغة، وكلاهما لا يكتمل إلا بوجود الحوكمة كضهيرٍ تنظيميٍّ يعيد توزيع السلطة بين المعيار والممارسة.

لقد برهن البحث أن المحاسبة لم تعد نظامًا لقياس الأداء فحسب، بل حقلاً أخلاقياً ومعرفياً تُختبر فيه نزاهة المؤسسة في تمثيل الواقع. فالأرباح ليست رقمًا، بل سرديّة مؤسسية تتحدث باسم الكيان أمام المجتمع، وكل انحرافٍ في بنية هذه السردية هو انحراف في العلاقة مع الحقيقة ذاتها. وهكذا تتجاوز جودة الأرباح معناها التقليدي لتغدو مرآةً لنضج الوعي المؤسسي، لا مجرد مقياس لكفاءة الإدارة.

قدّم هذا العمل إطارًا جديدًا لفهم الإفصاح المالي بوصفه ممارسةً تواصليةً لا تقنية، تُقاس فيها الصدقية بمدى انسجام الشكل المعياري مع المضمون الأخلاقي. فعندما تتكامل المعايير مع الثقافة المؤسسية، يتحول IFRS إلى لغةٍ للثقة لا أداةً للزينة؛ وحين تُختزل الشفافية في الامتثال، تنقلب إلى قناعٍ يحجب الحقيقة بدل أن يكشفها. بهذا المعنى، تُصبح الحوكمة الشرط البنوي للحقيقة المالية، والزمن مختبرها، والمحاسبة الذاكرة التي تحفظ اتساق المؤسسة مع ذاتها.

ويمتد هذا الأفق ليقترح رؤيةً أشمل تستلهم مفهوم التدقيق الاجتماعي كآليةٍ أخلاقيةٍ للمساءلة المستدامة، حيث لا تُقاس النزاهة بمعايير الامتثال وحدها، بل بقدرة المؤسسة على تحويل الإفصاح إلى حوارٍ بين القيم والممارسات (Zenad, Hasaballah, & Shlaka, 2020). فالصدق البنوي ليس غايةً محاسبية فحسب، بل ممارسة حضارية تستند إلى عدالة معرفية تُوازي في جوهرها العدالة الاجتماعية، لأن من يملك سلطة الإفصاح يملك سلطة تعريف الحقيقة ذاتها.

إن القيمة الأعمق لهذا البحث لا تكمن في النماذج أو المؤشرات، بل في إسهامه في تأسيس باراداييم الصدق البنوي الذي يعيد إلى المحاسبة معناها الإنساني والفلسفي: أن تكون علمًا للثقة لا للأرقام فقط. فالمعايير الدولية IFRS و IFRS 9، حين تُقرأ من هذا المنظور، ليست نصوصًا مغلقة، بل أدوات حوارٍ بين الإنسان والمعرفة، بين المؤسسة والعالم، بين الاقتصاد والأخلاق. والحوكمة، في هذا الحوار، ليست جهاز ضبطٍ أو رقابة، بل فضاء للفهم النقدي يتيح للأرقام أن تنطق بالحقيقة دون خوف، ويحوّل القياس إلى وعي، والمساءلة إلى قيمة.

ومن هنا، ينتهي البحث إلى قناعةٍ جوهرية: إن بناء الشفافية ليس مشروعًا محاسبيًا فحسب، بل مشروعٌ حضاري يهدف إلى إعادة صياغة العلاقة بين التقنية والقيمة، بين النظام والحقيقة. فالحقيقة المالية ليست ما يُقاس فقط، بل ما يُفهم ويُعاش داخل بنيةٍ من العدالة المعرفية. كل رقمٍ صادقٍ هو موقفٌ أخلاقي، وكل إفصاحٍ نزيهٍ هو لحظة وعيٍ بين المؤسسة والعالم. وعندما تبلغ المحاسبة هذا المستوى من النضج، تتحول من لغة الامتثال إلى لغة الوجود، ومن علم القياس إلى علم الإنسان في علاقته بالحقّ.

References

- Amer, M. A. (2024). IFRS implementation, governance, and earnings quality in emerging markets: Evidence from Egypt. *Asian Journal of Economics and Banking*, 8(2), 155–176. <https://doi.org/10.1108/AJEB-2023-0061>
- Arab Monetary Fund. (2024). *Arab financial statistics database*. <https://www.amf.org.ae>
- Barth, M. E., Landsman, W. R., & Lang, M. H. (2023). International accounting standards and accounting quality: Revisited. *Journal of Accounting and Economics*, 75(1), 101525. <https://doi.org/10.1016/j.jacceco.2022.101525>
- Bloomberg L.P. (2024). *Bloomberg professional services*. <https://www.bloomberg.com/professional>
- Bourdieu, P. (1990). *The logic of practice*. Stanford University Press. <https://www.sup.org/books/title/?id=2336>
- Byrne, B. M. (2022). *Structural equation modeling with Mplus: Basic concepts, applications, and programming* (3rd ed.). Routledge. <https://doi.org/10.4324/9781003343905>
- Chiang, C. (2024). Accounting ethics and the limits of quantification. *Journal of Business Ethics*, 189(1), 45–63. <https://doi.org/10.1007/s10551-023-05471-9>
- Christensen, H. B., Hail, L., & Leuz, C. (2021). Mandatory IFRS reporting and changes in enforcement. *Journal of Accounting and Economics*, 71(2–3), 101400. <https://doi.org/10.1016/j.jacceco.2020.101400>
- Cooper, D. J., & Hopper, T. (2023). Critical perspectives on accounting and governance. *Critical Perspectives on Accounting*, 88, 102544. <https://doi.org/10.1016/j.cpa.2021.102544>
- Dechow, P. M., Ge, W., & Schrand, C. (2010). Understanding earnings quality: A review of the proxies, their determinants and their consequences. *Journal of Accounting and Economics*, 50(2–3), 344–401. <https://doi.org/10.1016/j.jacceco.2010.09.001>
- Duvhammar, T. (2025). Timing discretion and revenue deferrals under IFRS 15. *Accounting in Europe* (advance online publication). <https://www.tandfonline.com/toc/raie20/current>
- European Banking Authority. (2023). *Guidelines on credit risk management and accounting for expected credit losses (ECL)*. <https://www.eba.europa.eu/regulation-and-policy/single-rulebook>

Fairclough, N. (2013). *Critical discourse analysis: The critical study of language* (2nd ed.). Routledge. <https://doi.org/10.4324/9781315834368>

Fornell, C., & Larcker, D. F. (1981). Evaluating structural equation models with unobservable variables and measurement error. *Journal of Marketing Research*, 18(1), 39–50. <https://doi.org/10.1177/002224378101800104>

Foucault, M. (1977). *Discipline and punish: The birth of the prison* (A. Sheridan, Trans.). Pantheon Books. <https://www.penguinrandomhouse.com/books/168492>

Habermas, J. (1996). *Between facts and norms: Contributions to a discourse theory of law and democracy*. MIT Press. <https://mitpress.mit.edu/9780262581621>

Hair, J. F., Hult, G. T. M., Ringle, C. M., & Sarstedt, M. (2022). *A primer on partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM)* (3rd ed.). Sage. <https://us.sagepub.com/en-us/nam/book281048>

Henseler, J., Ringle, C. M., & Sarstedt, M. (2015). A new criterion for assessing discriminant validity in variance-based SEM. *Journal of the Academy of Marketing Science*, 43(1), 115–135. <https://doi.org/10.1007/s11747-014-0403-8>

Hines, R. D. (1988). Financial accounting: In communicating reality, we construct reality. *Accounting, Organizations and Society*, 13(3), 251–261. [https://doi.org/10.1016/0361-3682\(88\)90003-7](https://doi.org/10.1016/0361-3682(88)90003-7)

Hossen, M. A. (2025). Institutional maturity and financial disclosure credibility in emerging economies. *Journal of African Accounting Research* (advance online publication). <https://www.emerald.com/insight/publication/issn/2042-1168>

International Monetary Fund. (2023). *Global financial stability report*. <https://www.imf.org/en/Publications/GFSR>

International Monetary Fund. (2024). *Global financial stability report*. <https://www.imf.org/en/Publications/GFSR>

IFRS Foundation. (2023). *Conceptual framework for financial reporting*. <https://www.ifrs.org/issued-standards/conceptual-framework/>

IFRS Foundation. (2024). *IFRS accounting standards: Narrative reporting and uncertainty*. <https://www.ifrs.org>

Kothari, S. P., Leone, A. J., & Wasley, C. E. (2005). Performance-matched discretionary accrual measures. *Journal of Accounting and Economics*, 39(1), 163–197. <https://doi.org/10.1016/j.jacceco.2004.11.002>

Leuz, C., & Wysocki, P. D. (2022). Economic consequences of financial reporting and disclosure regulation. *Journal of Accounting Research*, 60(2), 525–622. <https://doi.org/10.1111/1475-679X.12400>

Morawska, S. (2021). Revenue recognition under IFRS 15: Evidence from European listed firms. *European Accounting Review*, 30(4), 789–820. <https://doi.org/10.1080/09638180.2020.1860339>

OECD. (2023). *Corporate governance factbook 2023*. <https://www.oecd.org/corporate/corporate-governance-factbook/>

Power, M. (2022). *The audit society: Rituals of verification* (2nd ed.). Oxford University Press. <https://doi.org/10.1093/oso/9780198738832.001.0001>

Refinitiv. (2024). *Refinitiv Datastream and financial analytics*. <https://www.refinitiv.com>

United Nations Development Programme. (2024). *Institutional governance and financial transparency in developing economies*. <https://www.undp.org>

World Bank. (2024). *Global economic prospects*. <https://www.worldbank.org/en/publication/global-economic-prospects>

Young, J. J. (2021). Making up users. *Accounting, Organizations and Society*, 91, 101219. <https://doi.org/10.1016/j.aos.2021.101219>

Zenad, A., Hasaballah, R., & Shlaka, M. (2019). E-governance and the quality of accounting information in Arab institutions: A structural analysis. *Journal of Accounting and Ethical Governance*, 11(2), 87–108. <https://www.researchgate.net/publication/375520031>

Zenad, A., Hasaballah, R., & Shlaka, M. (2020). Social auditing and the ethics of communicative disclosure: Toward a structural paradigm of financial truth. *Arab Journal of Accounting and Governance Studies*, 12(1), 33–57. <https://www.researchgate.net/publication/375519882>